Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 9, Issue 7 (2025) • P: 114 - 95
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

The Impact of Overlooking the Social Dimension in Urban Projects on Citizens' Behavior Toward Public Property: A Case Study of Kenitra City

Mr. Mohamed EL Mestari* ،Dr. Mbarek Tayii
Faculty of Humanities and Social Sciences | Ibn Tofail University | Morocco

Received: 03/06/2025
Revised: 23/06/2025
Accepted: 02/07/2025
Published: 30/07/2025

* Corresponding author: med.mestari@gmail.com

Citation: EL Mestari, M., & Tayii, M. (2025). The Impact of Overlooking the Social Dimension in Urban Projects on Citizens' Behavior Toward Public Property: A Case Study of Kenitra City. *Journal of Humanities & Social Sciences, 9*(7), 95 – 114. https://doi.org/10.26389/AJSRP.R050625

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aims to analyze the impact of overlooking the social dimension in urban projects on citizens' behavior toward public property, using the city of Kenitra as a case study. The research adopts a mixed sociological approach, combining both quantitative and qualitative tools—including surveys, interviews, and case studies—to develop a comprehensive and in-depth understanding of the phenomenon. The findings reveal a direct causal relationship between the exclusion of the social dimension in the planning and implementation of urban projects and the emergence of negative behaviors such as neglect and vandalism. These behaviors are attributed to a weakened sense of spatial belonging, feelings of social exclusion, and a decline in trust in institutions. The study recommends integrating the social dimension as a central component at all stages of urban project development, through active citizen participation in decision-making and the reinforcement of community engagement mechanisms. Such integration is essential to ensuring the sustainability of urban projects and mitigating destructive behaviors toward public property.

Keywords: social dimension, urban planning, urban projects, public property, community participation, spatial belonging, vandalism, sustainability.

أثر إغفال البعد الاجتماعي في المشاريع الحضرية على سلوك المواطنين تجاه الممتلكات العامة: دراسة حالة مدينة القنيطرة

أ. محمد المستاري*، د. مبارك الطايعي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية | جامعة ابن طفيل | المغرب

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر إغفال البعد الاجتماعي في المشاريع الحضرية على سلوك المواطنين تجاه الممتلكات العامة، وذلك من خلال دراسة حالة مدينة القنيطرة. اعتمدت الدراسة مقاربة سوسيولوجية مختلطة، جمعت بين الأدوات الكمية والكيفية، شملت الاستبيانات، المقابلات، ودراسات الحالة، بغرض الوصول إلى فهم شامل ومعمق للظاهرة. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سببية مباشرة بين إغفال البعد الاجتماعي في تخطيط وتنفيذ المشاريع الحضرية، وبين بروز سلوكيات سلبية مثل الإهمال والتخريب، وهي سلوكيات يُعزى ظهورها إلى ضعف الشعور بالانتماء المجالي، الإحساس بالإقصاء الاجتماعي، وتآكل الثقة في المؤسسات. توصي الدراسة بضرورة إدماج البعد الاجتماعي كعنصر محوري في مختلف مراحل المشروع الحضري، من خلال إشراك المواطنين في اتخاذ القرار وتعزيز آليات المشاركة المجتمعية، بما يضمن استدامة المشاريع ويُقلص من السلوكيات الهدامة تجاه الممتلكات العامة.

الكلمات المفتاحية: البعد الاجتماعي، التخطيط الحضري، المشاريع الحضرية، الممتلكات العامة، المشاركة المجتمعية، الانتماء المجالي، التخريب، الاستدامة.

مقدمة

تشهد المدن المعاصرة تحوّلات حضرية متسارعة نتيجة التوسع العمراني، النمو الديمغرافي، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تطبع المجتمعات الحديثة. وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة للسكن والتنمية الحضرية المستدامة (UN-Habitat 2022)، إلى أن ما يزيد عن 70% من سكان العالم سيعيشون في مناطق حضرية بحلول عام 2050، وهو ما يطرح تحديات معقّدة تتجاوز الأبعاد التقنية نحو رهانات العدالة المجالية، وتكافؤ الولوج إلى الخدمات، وإعادة إنتاج المجال كفضاء مدني مشترك. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة الملحّة إلى تبنّي سياسات تخطيطية تُدمج الأبعاد الاجتماعية والثقافية في عمقها، بما يُعزز استدامة المجال ويُعيد إنتاجه كحامل للانتماء والمعنى (Piazzoni et al., 2022; Cai et al., 2024).

وتُعد المشاريع الحضرية أداة مركزية في هذه الديناميات، إذ يُعوّل عليها الفاعلون المحليون لإعادة تشكيل البنية المجالية وتحديث البنيات التحتية. غير أن فاعلية هذه المشاريع لا تُقاس فقط بمخرجاتها المادية أو الهندسية، بل أيضًا بمدى قدرتها على إدماج الحاجات الرمزية والاجتماعية للجماعات المحلية. وقد أكدت دراسات سوسيولوجية حديثة (Cai et al, 2024; Harvey, 2012) أن إغفال البُعد الاجتماعي في التخطيط الحضري يُفضي إلى نتائج عكسية، من أبرزها تآكل النسيج الاجتماعي، تنامي مشاعر الإقصاء، وتراجع الإحساس بالانتماء إلى المجال العام.

في هذا الإطار، تُشكّل الممتلكات العامة – من شوارع وساحات وحدائق – أكثر من مجرد بنيات مادية، إذ تُؤسّس لوظائف رمزية ومجالية تُسهم في بناء الشعور بالانتماء والمسؤولية الجماعية. لكن، حين يتم تصميم هذه المجالات بمعزل عن التفاعلات الاجتماعية والتمثلات الثقافية، تتحوّل إلى مجالات هشّة أو غير مستعملة وظيفيًا، ما يُغذي اللامبالاة، أو يُفضي أحيانًا إلى سلوكيات احتجاجية غير مؤطرة، مثل الإهمال والتخريب. وتُقدّم مدينة القنيطرة نموذجًا دالًّا في هذا الصدد، حيث تم إنجاز عدد من المشاريع الحضرية الكبرى خلال العقد الأخير، إلا أن تغييب الإدماج الاجتماعي في مراحل التصميم والتنفيذ انعكس في سلوك المواطنين تجاه هذه المشاريع، عبر ممارسات تُجسّد القطيعة الرمزية مع المجال.

تُحيل هذه الملاحظات إلى إشكالية جوهرية تتعلّق بمساءلة العلاقة بين منطق التخطيط المجالي وسلوك الأفراد في المجال العام، من خلال تحليل التوتر القائم بين الإقصاء الرمزي، غياب العدالة المجالية، وتمثلات الملكية العمومية. ومن هذا المنطلق، تكتسي دراسة هذه العلاقة أهمية سوسيولوجية خاصة، لما تتيحه من إمكانات لفهم ديناميات الاغتراب عن المجال، أو بالعكس، شروط بناء تفاعل مدني مسؤول تُعيد للمجال دلالته كحيّز للانتماء والاعتراف.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وتطبيقية، تنبع أولًا من سعيها إلى سدّ فراغ بيّن في الأدبيات الحضرية المغربية، من خلال مساءلة أثر إغفال البُعد الاجتماعي في تخطيط وتنفيذ المشاريع الحضرية، وهو بُعد طالما تم تهميشه لصالح المقاربات التقنية أو العمرانية. وباعتماد مدخل سوسيولوجي نقدي، تُسهم الدراسة في تعميق الفهم النظري للعلاقة المركّبة بين التخطيط المجالي والنسق الاجتماعي المحلي، عبر تحليل آليات التفاعل والتمثّل والانتماء في المجال العام الحضري. كما تُقدّم مساهمة نوعية في حقول سوسيولوجيا المدينة، سوسيولوجيا المجال العام، وسوسيولوجيا الفعل الرمزي، من خلال توظيف مفاهيم متعددة لفهم العلاقة بين الفاعل والمجال، بوصفها علاقة محمّلة بدلالات رمزية وتوترات مجالية، لا مجرد علاقة استعمال مادي.

وعلى المستوى التطبيقي، تتيح هذه الدراسة معطيات تحليلية ومؤشرات ميدانية قد تُسهم في تنبيه الفاعلين المحليين - من إدارات ومؤسسات ومهندسين حضريين - إلى ضرورة إدماج الأبعاد الاجتماعية والثقافية في السياسات العمرانية. إذ تُبرز النتائج كيف أن تغييب هذه الأبعاد يُفضي إلى تآكل المعنى الجماعي للمجال، ويُغذّي سلوكيات النفور أو التخريب. كما تفتح الدراسة أفقًا لإعادة التفكير في آليات إنتاج المجال العام على نحو يراعي العدالة المجالية، ويُعيد بناء الثقة الرمزية بين المواطن والمجال، خاصة في السياقات الحضرية الهشّة، مثل مدينة القنيطرة، حيث تتقاطع اختلالات التوزيع المجالي مع ضعف التمثيل المؤسساتي، ما يجعل من التفاعل الإيجابي مع المجال المشترك شرطًا أساسيًا لنجاح المشاريع الحضرية واستدامتها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر إغفال البعد الاجتماعي في المشاريع الحضرية على سلوك المواطنين تجاه الممتلكات العامة بمدينة القنيطرة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1- تفكيك العوامل المؤسِّسة لتغييب هذا البُعد في تخطيط المشاريع، عبر تحليل منطق الهيمنة التقنية والاقتصادية، وتقييم فعالية آليات المشاركة المجتمعية في مختلف مراحل التدخل الحضري (التصميم، التنفيذ، التقييم).

2- تحليل العلاقة بين تهميش البُعد الاجتماعي وظهور سلوكيات الإهمال أو التخريب، مع التركيز على آثار الإقصاء الرمزي وتباعد المشاريع عن تمثّلات الساكنة وحاجاتهم اليومية.

3- بلورة تصورات عملية لإعادة إدماج البُعد الاجتماعي في التخطيط الحضري، بما يُراعي الخصوصيات المحلية، ويُعيد بناء الرابط الرمزي والوظيفي بين المواطن والمجال العام.

إشكالية الدراسة

يشكّل التوسع الحضري الذي تعرفه مدينة القنيطرة، وما يصاحبه من مشاريع عمرانية وتنموية، فرصة استراتيجية لإعادة تنظيم المجال وتلبية الحاجات المتزايدة للسكان. غير أن تغليب المنطقين التقني والاقتصادي في تصميم هذه المشاريع، على حساب إدماج البُعد الاجتماعي، يطرح تساؤلات جوهرية حول قدرتها على إنتاج مجال حضري دامج، يعكس التعدد المجالي والرمزي للمجتمع المحلي. ففي ظل محدودية مشاركة الساكنة في اتخاذ القرار، وضعف آليات الإشراك الفعلي في التخطيط والتنفيذ والتقييم، وانفصال هذه المشاريع عن الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجال، تبرز مؤشرات مقلقة مثل تنامي مشاعر اللامبالاة، وتزايد سلوكيات التخريب، وتدهور العلاقة بين الأفراد والمجال المشترك.

إن غياب سياسات فعّالة للإدماج الاجتماعي لا يُفضي فقط إلى اختلالات وظيفية، بل يؤدي إلى انقطاع رمزي بين السكان والمجال، حيث تُدرَك المشاريع الحضرية بوصفها "مفروضة من فوق"، لا تعبّر عن حاجات الجماعات المحلية ولا تنبع من تمثلاتها. وفي هذا السياق، تُعد الممتلكات العامة -بما لها من دلالات رمزية ووظيفية- مرآةً لفشل أو نجاح السياسات في ترسيخ الانتماء والمسؤولية الجماعية. وبالتالي، لا يمكن التعامل مع سلوكيات التخريب باعتبارها مجرد أفعال فردية منحرفة، بل يجب فهمها كتجلٍّ لانكسار العلاقة بالمجال، وكردٍّ رمزي على الإقصاء، وفشل التخطيط في جعل المجال الحضري مجالًا ذا معنى للفرد والمجموعة.

السؤال المحوري للدراسة

كيف يسهم إغفال البُعد الاجتماعي في المشاريع الحضرية بمدينة القنيطرة في إنتاج سلوكيات سلبية تجاه الممتلكات العامة؟ وما السبل الممكنة لإعادة إدماج هذا البُعد بما يُعزز المواطنة الحضرية ويساهم في تحقيق تنمية مجالية مستدامة وعادلة؟

الأسئلة الفرعية

1- ما أثر ضعف آليات المشاركة المجتمعية والتواصل المؤسسي على انتماء المواطنين إلى المجال العام وسلوكهم نحوه؟

2- كيف يؤثر تهميش الحاجات الاجتماعية والثقافية للسكان في صياغة المشاريع الحضرية على علاقتهم بالممتلكات العامة؟

3- ما دور التصميم الحضري غير الملائم في إنتاج سلوكيات تخريبية تجاه المجال العام؟

4- ما الرهانات النظرية والعملية لتجاوز إغفال البُعد الاجتماعي وتعزيز الإدماج الحضري في مشاريع مدينة القنيطرة؟

فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مؤداها أن تغييب البُعد الاجتماعي في تخطيط وتنفيذ المشاريع الحضرية يُنتج سلوكيات سلبية تجاه الممتلكات العامة، تتجلّى في مظاهر التخريب، الإهمال، وتراجع الشعور بالانتماء والمسؤولية الرمزية تجاه المجال المشترك. وانطلاقًا من هذه الفرضية المركزية، تم بناء الفرضيات الفرعية التالية:

1- يُفضي ضعف آليات المشاركة المجتمعية في مراحل التخطيط والتنفيذ إلى تراجع الإحساس بالانتماء والملكية الرمزية للمجال العام، مما يُعزز احتمالية السلوكيات اللامبالية أو التخريبية تجاه الممتلكات العمومية.

2- يؤدي تجاهل الحاجات الاجتماعية والثقافية للسكان في تصميم المشاريع، لا سيما ما يتعلق بالمجالات المفتوحة والمرافق الترفيهية، إلى تنامي مشاعر الإقصاء وضعف الارتباط المجالي، وهو ما ينعكس في أنماط سلوكية سلبية تجاه الملك العمومي.

3- يُسهم ضعف قنوات التواصل المؤسسي وغياب التوعية بأهمية الممتلكات العامة في تفكك الرابط الرمزي بين المواطن والمجال، ويُنتج سلوكيات تُغيب المصلحة الجماعية وتُعبّر عن انكفاء فردي أو احتجاج غير مباشر.

4- يؤدّي التصميم الحضري غير الملائم—من حيث الأمان، الجاذبية، ووظائف التفاعل الاجتماعي—إلى إضعاف العلاقة التفاعلية والإيجابية بين الأفراد والمجال العام، ويزيد من احتمالات السلوكيات التخريبية أو الإقصائية تجاه الممتلكات العامة.

المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الجهاز المفاهيمي للدراسة وتحليل علاقاته

تنطلق هذه الدراسة من تصور سوسيولوجي يفترض أن المفاهيم ليست وحدات تعريفية جاهزة، بل أدوات تحليلية تُنتج المعنى داخل الحقل السوسيولوجي، وتُسهم في إعادة تركيب الواقع ضمن أطر رمزية وتمثيلية. ومن هذا المنظور، لا يُقارب كل مفهوم على نحو معزول، بل بوصفه جزءًا من شبكة مفاهيمية تُضيء العلاقة المعقّدة بين إغفال البعد الاجتماعي في المشاريع الحضرية وسلوك المواطنين تجاه الممتلكات العامة. وفيما يلي عرض لأهم المفاهيم التي تؤسس لهذه المقاربة.

1- **البعد الاجتماعي في المشاريع الحضرية:** يُحيل البعد الاجتماعي في المشاريع الحضرية إلى إدماج الحاجات والتطلعات والقيم المحلية في مختلف مراحل المشروع، من التخطيط إلى التقييم (بن غضبان، 2014). ويتجلى ذلك في تفعيل المشاركة المجتمعية، وتصميم فضاءات تُراعي التنوع الاجتماعي والثقافي بما يعزز التفاعل والانتماء الجماعي. ويُعدّ هذا البعد شرطًا للاستدامة الاجتماعية، إذ يرفع من القبول المحلي، ويُنمي الشعور بالمسؤولية تجاه المجال العام (العمور، 2021، ص. 54–57). ويتقاطع مع مفاهيم أخرى مثل العدالة المجالية، واحترام الهوية الثقافية، والذاكرة الجمعية، بوصفه رهانًا للتنمية الدامجة.

2- **سلوكيات المواطنين تجاه الممتلكات العامة:** تُعبّر سلوكيات المواطنين تجاه الممتلكات العامة عن مختلف الأفعال التي يُبديها الأفراد إزاء هذه الفضاءات، سواء كانت إيجابية، مثل الاستخدام المسؤول والمشاركة في الصيانة، أو سلبية، كالإهمال، التخريب، إلقاء النفايات، أو تشويه الجدران. ولا تنفصل هذه الممارسات عن العوامل الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، والنفسية، إلى جانب ما يرتبط بالتصميم الحضري وآليات تدبير المجال العام (المستاري، 2019، ص. 96). وتمثل هذه السلوكيات مرآة لعلاقة المواطن بالمجال، ومدى شعوره بالانتماء أو الإقصاء، مما يمنحها بعدًا رمزيًا يتجاوز الفعل الظاهر.

3- **الممتلكات العامة:** تُشير الممتلكات العامة إلى المرافق والفضاءات التي يمتلكها المجتمع جماعيًا ويستفيد منها الجميع دون تمييز، وتشمل الحدائق، الساحات، الشوارع، الأرصفة، المباني الحكومية، والمرافق التعليمية والصحية والثقافية (المستاري، 2019، ص. 80). لا تقتصر أهميتها على تقديم الخدمات، بل تكتسب بعدًا رمزيًا يُكرّس المجال العام كحيز للتفاعل المدني والانتماء الجماعي. كما تُسهم في ضمان الولوج العادل إلى الموارد الأساسية، وترسيخ العدالة المجالية، بما يجعلها مؤشرًا على نوعية العلاقة بين الفاعلين والمؤسسات، وعلى مدى تحقق الحق في المدينة كمطلب مواطناتي يتجاوز البعد الوظيفي.

4- **السلوك الحضري:** يُشير السلوك الحضري إلى أنماط التفاعل التي يُبديها الأفراد داخل المجال الحضري، والمتشكّلة بفعل تداخل عوامل متعددة، مثل التصميم العمراني، البُنى الاجتماعية والاقتصادية، المرجعيات الثقافية، السياسات العمومية، والإطار القانوني المنظم للعيش المشترك. ويتجلى هذا السلوك في ممارسات الحياة اليومية، كالتنقل، استخدام المرافق العامة، التفاعل في المجالات المشتركة، والمشاركة الثقافية. ويُعدّ فهمه مدخلًا أساسيًا لملاءمة التخطيط الحضري مع احتياجات السكان، وضمان فعالية التدخلات المجالية، وتحسين جودة الحياة في المدينة (عبد الحميد والسعدني، 2022، ص. 187–195).

5- **إغفال البعد الاجتماعي:** يُقصد بإغفال البعد الاجتماعي غياب الاعتبار للأبعاد الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي عند تخطيط وتنفيذ المشاريع الحضرية، سواء عبر ضعف إشراك السكان في اتخاذ القرار، أو تجاهل احتياجاتهم الفعلية، أو إهمال خلق فضاءات دامجة تراعي التنوع القائم. ويُنتج هذا التجاهل تآكلًا في الشعور بالانتماء والمسؤولية الجماعية، ما يتجلى في سلوكيات مثل الإهمال أو التخريب (العمور، 2021، ص. 42–48). كما يُسهم هذا الإقصاء في تعزيز مشاعر التهميش واللاجدوى، ويؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية داخل النسيج الحضري (Petiot & Zalc, 2019, pp. 14–18).

6- **التخطيط الحضري:** يُفهم التخطيط الحضري كعملية منهجية لتوجيه النمو العمراني بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتحسين جودة الحياة. ويتضمن وضع السياسات، تحديد استخدامات الأراضي، وتنظيم البنية التحتية والمرافق، ضمن رؤية تراعي توازن الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والثقافية (بن غضبان، 2014، ص. 25–29). كما يسعى إلى تعزيز العدالة المجالية، وتوفير فضاءات عمومية دامجة، وتحفيز التفاعل الاجتماعي، مع احترام خصوصيات المجتمع المحلي وضمان مشاركته الفعلية في صياغة الخيارات المجالية، بما يجعل التخطيط أداة للتعبير الجماعي لا مجرد تقنية تنظيمية.

7- **المشاريع الحضرية:** تُشير المشاريع الحضرية إلى مجموع التدخلات المجالية المهيكلة التي تُنفذ ضمن سياسة عمرانية تروم تطوير البنية التحتية وتعزيز جودة حياة السكان في المجال الحضري. وتشمل تهيئة الفضاءات العامة، وتحسين شبكات النقل والخدمات الأساسية، وبناء أو إعادة تأهيل المؤسسات العمومية ذات الوظائف الاجتماعية والإدارية (بن غضبان وبركاني، 2016). وتُعد هذه المشاريع أداة استراتيجية للتنمية المجالية، لا فقط من حيث التأهيل المادي، بل أيضًا في تقليص الفوارق وتعزيز العدالة، شريطة أن تنبني على رؤية شمولية تدمج البُعد الاجتماعي وتستجيب لتطلعات الفئات المحلية.

8- **ترابط المفاهيم في بناء المقاربة السوسيولوجية:** تكشف المفاهيم المعتمدة في هذه الدراسة عن شبكة دلالية مترابطة تُعيد بناء العلاقة بين المجال والفاعل من منظور سوسيولوجي نقدي. فـ"البعد الاجتماعي" لا يُمثّل عنصرًا مكملًا للمشاريع الحضرية، بل يشكّل شرطًا لنجاعتها الرمزية والاجتماعية. وفي غيابه، تتحوّل "الممتلكات العامة" من رموز للانتماء إلى فضاءات للنفور أو السلوك التخريبي. ويتقاطع "السلوك الحضري" و"تمثلات المواطن" مع منطق "التخطيط" و"التصميم" بما يُنتج إما دينامية إدماج أو آليات إقصاء ناعمة. بهذا المعنى، لا تُفهم العلاقة بين التخطيط وسلوك المواطن إلا في ضوء تداخل هذه المفاهيم كأدوات تحليلية تُنير شروط التفاعل والاغتراب داخل المدينة. وسيُبرز القسم الموالي كيف قاربت الأدبيات السابقة هذه العلاقة، وأي زوايا ركّزت عليها أو أغفلتها.

ثانيا: النظريات المُفسّرة للسلوك الاجتماعي في البيئة الحضرية

ترتكز هذه الدراسة على مجموعة من المقاربات النظرية التي تتيح فهمًا مركبًا للسلوك الاجتماعي في المجال الحضري، من خلال ربطه بالتخطيط المجالي، والإقصاء الرمزي، وتمثلات المجال العام. وقد تم اختيار هذه النظريات لانسجامها مع إشكالية البحث التي تجمع بين تحليل تغييب البُعد الاجتماعي في المشاريع الحضرية، وتأويل سلوك المواطنين تجاه الممتلكات العامة. ورغم تنوع خلفياتها المفاهيمية، تتقاطع هذه المقاربات حول مركزية الفاعل الاجتماعي بوصفه منتجًا للمعنى ومؤثرًا في المجال، لا متلقيًا سلبيًا لنتائج السياسات. وتُوظّف هذه النظريات كعدسات تحليلية لتفكيك الأبعاد الرمزية والمادية للعلاقة بين المواطن والمجال، خاصة في ظل التفاوتات التي تطبع المدن المغربية المتوسطة، كما هو الشأن في مدينة القنيطرة.

1- **نظرية الانتماء:** تُبرز هذه النظرية أن الأفراد يُطوّرون روابط عاطفية وهوياتية مع الأمكنة التي يحتكون بها يوميًا، بما يمنح المجال طابعًا رمزيًا يُجسّد الانتماء الجماعي والفردي (Baumeister & Leary, 1995). ويعزّز هذا الانتماء هذا الإحساس بالمسؤولية، ويُقلّص من الممارسات التخريبية أو اللامبالية. وتُشير دراسات لاحقة (Manzo & Perkins, 2006) إلى أن إشراك السكان في تصميم المجال يُقوّي هذا الرابط، ويُسهم في تحويل المجال إلى موضوع اعتناء جماعي. وتُوظّف هذه الدراسة المفهوم لتفسير كيف يؤدي إقصاء السكان من التخطيط إلى هشاشة الارتباط بالمجال، وما ينجم عن ذلك من تراجع المشاركة الرمزية والسلوكية في حماية الممتلكات العامة.

2- **نظرية المسؤولية الاجتماعية:** ترى نظرية المسؤولية الاجتماعية أن التزام الأفراد بسلوك مدني إيجابي ينبع من شعور داخلي بالواجب الأخلاقي تجاه الجماعة، وتصور ذاتي للدور الاجتماعي ضمن المجال المشترك (Schwartz, 1977). وتُسهم آليات التوعية والمشاركة في ترسيخ هذا الشعور، ما يعزز احترام الممتلكات العامة والانخراط الواعي في المجال العام (Hines, Hungerford, & Tomera, 1987). وتُقارب هذه الدراسة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها امتدادًا انفعاليًا وانعكاسًا قيميًا لعلاقة الفرد بالمجال، وهو ما يضعف في ظل غياب قنوات المشاركة ضمن المشاريع الحضرية، كما في حالة القنيطرة، حيث تغيب الشروط المؤسسة للتفاعل الجماعي والمسؤولية المشتركة.

3- **نظرية الإقصاء الاجتماعي:** تُقدّم هذه النظرية تفسيرًا بنيويًا للسلوكيات السلبية، مثل التخريب أو اللامبالاة، باعتبارها ردود فعل على التهميش من المجال العام والإقصاء من القرار الحضري (Silver, 1994). وتنبثق هذه الممارسات عن شعور بالفقد الرمزي للانتماء، تغذّيه اختلالات العدالة المجالية وتجاهل الحاجات الاجتماعية في التخطيط (Atkinson & Kintrea, 2001). وتُقارب هذه الدراسة السلوك التخريبي باعتباره نتاجًا لانسداد قنوات الإدماج، وتجليًا لفقدان المعنى في فضاء لم يُنتَج بمشاركة الساكنة، مما يحوّله إلى مجال مغترب لا يعبّر عنهم.

4- **نظرية رأس المال الاجتماعي:** تركز هذه النظرية على أهمية الشبكات الاجتماعية، والثقة المتبادلة، والقيم المشتركة في بناء علاقات حضرية متماسكة (Putnam, 2000). وتُسهم هذه الروابط في تنظيم السلوك الجماعي، وتعزيز الالتزام بالمجال المشترك باعتباره فضاءً للتعاون والانتماء. غير أن غياب الرؤية التشاركية في تخطيط المشاريع يُضعف هذه الروابط، ويُنتج تآكلًا في الثقة بين السكان والفاعلين، ما يُمهّد لظهور سلوكيات انعزالية أو احتجاجية. وتُظهر هذه الدراسة أن رأس المال الاجتماعي في القنيطرة يتأثر سلبًا بسياسات عمرانية غير دامجة، ما يفرض مساءلة التخطيط كمنتج للعلاقات الاجتماعية لا كمجرد تقنية عمرانية.

5- **نظرية المجال العام:** تُبرز نظرية المجال العام، كما صاغها هابرماس، دور الفضاءات المشتركة في تأطير التفاعل المدني وتداول المعنى داخل المجال العام (Habermas, 1991). وقد وسّعت المقاربات اللاحقة هذا التصور لتشمل أبعادًا تتعلق بجودة التصميم، الأمان، وعدالة الولوج. وتُظهر الأدبيات أن المجالات المصممة وفق رؤية شمولية تُراعي حاجات السكان تُعزّز من الانتماء والتفاعل، بينما تؤدي الفضاءات المُهمّشة إلى إنتاج شعور بالإقصاء والاغتراب. وتُسهم بعض المشاريع، رغم انفتاحها المادي، في خلق "مجالات مغلقة" رمزيًا، حيث يُفتقد المعنى العمومي للمكان بفعل غياب الإدماج الاجتماعي والتمثيلي في هندسة المجال.

6- **نحو رؤية نظرية تكاملية:** تُبرز هذه النظريات أن فهم السلوك الاجتماعي في المجال الحضري لا يتحقق من خلال مدخل وحيد، بل يستدعي تركيبًا بين مقاربات انفعالية (الانتماء)، أخلاقية (المسؤولية)، بنيوية (الإقصاء)، شبكية (رأس المال الاجتماعي)، ومجالية (المجال العام). ومن خلال هذا التكامل، تنظر الدراسة إلى سلوك المواطن تجاه الممتلكات العامة كمحصّلة لعوامل متشابكة تربط بين موقعه داخل البنية الاجتماعية، وإدراكه لرمزية المجال، وشروط الفعل الحضري التي ينتجها التخطيط والتصميم. ولا تُعتمد هذه النظريات كخلفية تفسيرية جاهزة، بل تُوظَّف كأدوات تحليل تُسعف في تفكيك تمثلات المواطن للفضاء العام، وكشف آليات إنتاج المعنى أو تآكله داخل المدينة. ويتيح هذا المنظور التعددي تأويل السلوكيات التخريبية أو اللامبالية لا كمجرد انحرافات فردية، بل كممارسات ذات حمولة رمزية تُعبر عن التوترات الكامنة في العلاقة بين الفاعل والمجال حين تغيب شروط الإدماج والاعتراف.

ثالثا: الدراسات السابقة حول التخطيط الحضري، المجال العام، والسلوك المدني

تُعد مراجعة الأدبيات السابقة خطوةً أساسية لتأطير إشكالية هذه الدراسة، لما تُتيحه من بناء خلفية نظرية وتحليل مسارات التراكم المعرفي حول العلاقة بين إغفال البُعد الاجتماعي في المشاريع الحضرية وسلوك المواطنين تجاه الممتلكات العامة. وقد تم اعتماد مقاربة تركيبية تراعي تنوّع السياقات الجغرافية (المغربية، العربية، والدولية) وتعدّد المداخل المنهجية (النظرية والميدانية)، مع الانتباه إلى راهنية الدراسات وحدود اتصالها المباشر بالموضوع. وعلى الرغم من الأهمية النظرية التي تكتسيها الأدبيات المعنية بالعدالة المجالية، المشاركة المجتمعية، واستدامة المجال، تكشف المراجعة عن محدودية المقاربات التي تربط بشكل تركيبي بين البُعد الاجتماعي وتحولات السلوك المدني داخل المجال العام، خصوصًا في المدن المغربية، حيث لا تزال الرؤية التقنية تُهيمن على تحليل المجال العمومي وتُضعف إدماج بعده الرمزي.

انطلاقًا من هذا التشخيص، تم تنظيم مراجعة الأدبيات حول محورين متكاملين: يركّز المحور الأول على دراسات المشروع الحضري والتخطيط المجالي، خاصة التي تُدرج مفاهيم مثل الحق في المدينة، الإدماج الاجتماعي، واستدامة المجالات العامة؛ بينما يتناول المحور الثاني علاقة الأفراد بالمجال العام من خلال مفاهيم الانتماء، التفاعل، وتأثير المشاركة في إعادة تشكيل السلوك الحضري. وقد تم تبنّي مقاربة سوسيولوجية نقدية في قراءة هذه الأدبيات، تتجاوز العرض الوصفي نحو مساءلة مرتكزاتها النظرية واختياراتها المنهجية، مع السعي إلى كشف الثغرات التحليلية وتبرير الحاجة إلى دراسة ميدانية معمّقة تُلامس الخصوصيات الرمزية والاجتماعية للمدينة المغربية، كما في حالة القنيطرة، بما يسمح بفهم أدق لعلاقة المواطن بالممتلكات العامة في ظل تحولات الحقل الحضري وتناقضات السياسات التخطيطية.

1- المشروع الحضري والعدالة المجالية في الأدبيات النظرية والمغاربية

دراسة دافيد هارفي (2012): "مدن متمردة: من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر": في هذا الكتاب، يُعيد دافيد هارفي تأطير مفهوم "الحق في المدينة" ضمن منظور نقدي يُظهر كيف يُعيد النظام الرأسمالي تشكيل المجالات الحضرية بما يخدم منطق التراكم والسيطرة. ويُبرز أن المجال الحضري ليس محايدًا، بل هو منتج سياسي وصراعي، حيث تتبلور علاقات القوة بين من يُمسكون بأدوات التخطيط ومن يُقصَون من المشاركة فيها. وتتمثل قوة هذه المقاربة في ربطها بين التحليل البنيوي ونضالات الحركات الاجتماعية التي تطالب باسترجاع المجال كحق جماعي يتجاوز البعد الخدمي نحو السيادة الرمزية. غير أن هذا الطرح يظل مؤطرًا بسياق غربي، ما يطرح سؤال قابلية نقله إلى بيئات حضرية تُطبعها هشاشة مؤسساتية وتفاوتات مجالية ذات طابع رمزي كما هو الحال في القنيطرة. من هنا، تبرز أهمية الاستقصاء الميداني في فهم كيف يُنتج المواطن المهمَّش تمثلاته وسلوكياته داخل مجال لا يملكه، لكنه يعيد عبره التفاوض على معاني الانتماء أو العداء الرمزي.

دراسة فؤاد بن غضبان (2014): "المدن المستدامة والمشروع الحضري: نحو تخطيط استراتيجي مستدام": تُقدّم الدراسة مقاربة تأسيسية لمفهوم "المشروع الحضري" باعتباره أداة لتحقيق استدامة شاملة، قوامها تكامل الأبعاد الاقتصادية، البيئية والاجتماعية داخل التخطيط المجالي. ويُشدّد الباحث على أن فعالية المشروع الحضري مشروطة بقدرته على تحقيق الإدماج الاجتماعي وتفعيل العلاقة التفاعلية بين السكان والمجال. غير أن الطرح يظل ضمن أفق نظري تجريدي، دون اختبار محدوديات هذه الرؤية في سياقات حضرية تُطبع بعدم توازن مجالي وضعف مشاركة مؤسسية. من هنا، تُعيد هذه الدراسة مساءلة مفهوم "المشروع الحضري" من خلال الواقع الميداني، كما في القنيطرة، حيث يسمح تحليل علاقة ضعف الإدماج بتنامي السلوكيات اللامبالية أو التخريبية بتفكيك حدود التخطيط عندما يُختزل في أبعاده التقنية دون اعتبار لشروط الانتماء والعدالة الرمزية.

دراسة فؤاد بن غضبان وفاطمة بركاني (2016): "المشروع الحضري: أداة جديدة للتخطيط الحضري": تعالج هذه الدراسة مفهوم "المشروع الحضري" بوصفه بديلاً للتخطيط التقليدي، قائمًا على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن رؤية تشاركية واستشرافية تُراعي حاجات السكان. ويرتكز هذا البديل، بحسب الكاتبين، على إشراك الفاعلين المحليين، وتعزيز الشفافية والمساءلة ضمن مسار التخطيط. غير أن الطرح، رغم قوته التصورية، لا يُفصّل حدود قابلية التطبيق في السياقات الهشّة، حيث تتراجع القدرات المؤسسية وتتسع فجوة المشاركة المجتمعية. من هذا المنطلق، تُقارب الدراسة الحالية "المشروع الحضري" كمدخل نظري يستدعي اختباره في الواقع

المجالي لمدينة القنيطرة، من خلال تتبّع أثر تغييب البُعد الاجتماعي في إنتاج سلوكيات اللامبالاة أو الاحتجاج الرمزي، واستكشاف ما إذا كانت الرؤية التشاركية تمثّل أداة حقيقية لتجاوز التوترات المتولدة عن الانفصال بين التخطيط والمجتمع.

دراسة بن غضبان وبركاني (2017): "الاستدامة الحضرية والتخطيط الاستراتيجي: من أجل مشروع حضري مستدام": تقترح هذه الدراسة تصورًا تكامليًا للاستدامة الحضرية من خلال "المشروع الحضري المستدام"، بوصفه نموذجًا بديلًا للتخطيط التقليدي الذي يغفل الأبعاد الاجتماعية والبيئية. ويراهن هذا النموذج على التخطيط الاستراتيجي بوصفه آلية لصياغة مستقبل المدينة بشكل تشاركي، يستوعب الفاعلين المحليين ويُؤسس لتكامل بيئي، اقتصادي واجتماعي. إلا أن الطرح، رغم شموليته النظرية، لا يُفكّك آليات التفعيل الميداني لهذا المشروع، ولا يُقارب إشكالية تكييفه في سياقات حضرية متأرجحة بين تفاوتات مجالية وهشاشة ثقافية، كما هو الحال في القنيطرة. ضمن هذا الفراغ، تُقارب هذه الدراسة "الاستدامة" من زاوية العلاقة بين إغفال البعد الاجتماعي وتحول المجال إلى موضوع سلوك لامبالي أو تخريبي، ما يستدعي تجاوز التنظير باتجاه اختبار فعلي لمدى قدرة هذا النموذج على إنتاج مواطَنة عمرانية دامجة لا مفارِقة.

تحت إشراف صديق عبد النور (2020): "تدبير المجالات الحضرية بالمغرب في سياق متغير": يُشكّل هذا المؤلَّف الجماعي مرجعًا بارزًا في تشخيص تحولات التخطيط الحضري بالمغرب، من خلال تحليل السياسات العمومية في مجالات التعمير، التسويق الترابي، ومحاربة الفقر. ويُبرز الكتاب عمق الاختلالات التي تعيق بناء مدن دامجة، ويُبيّن محدودية السياسات في تحقيق التكامل المجالي والاجتماعي. غير أن التركيز الماكروي على البنيات والمؤسسات يتمّ دون النفاذ إلى تمثلات الفاعلين أو ديناميات تفاعلهم اليومي مع المجال العام. وتُقارب الدراسة الحالية هذا النقص عبر مساءلة الأثر الاجتماعي للمشاريع الحضرية في مدينة القنيطرة، انطلاقًا من معاينة العلاقة بين المواطن والمجال، ومن تحليل السلوكيات الرمزية التي تكشف عن توتر كامن بين منطق التخطيط وواقع التملك الرمزي للفضاء العمومي.

دراسة Piazzoni, Madanipour & Davoudi (2022) ودراسة Cai, Cai & Li (2024): ضمن الأدبيات الدولية المعاصرة التي تعيد التفكير في العلاقة بين التخطيط الحضري والعدالة المجالية. تقترح الأولى مفهوم "العدالة التصميمية" بوصفه مدخلًا لبناء فضاءات دامجة تراعي تنوّع المستخدمين، فيما تُبرز الثانية دور الشراكة المجتمعية المحلية في تجديد النسيج العمراني وضمان استدامة المشاريع. ورغم أهميتهما في توسيع أفق النقاش التخطيطي، يظل تحليلهما محصورًا في مقاربة تقنية وإجرائية لا تُلامس تمثلات السكان أو طبيعة العلاقة الرمزية بالمجال. كما أن الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي تشتغلان داخله يختلف جذريًا عن السياقات الحضرية المغربية، حيث تعاني شروط التمثيل والإدماج الرمزي من الهشاشة والتعقيد. وفي هذا الفراغ التحليلي، تسعى هذه الدراسة إلى بلورة منظور سوسيولوجي ميداني يُحلّل العلاقة بين المواطن والمجال كعلاقة رمزية معيشة، بما يسمح بتقديم قراءة تفسيرية نابعة من واقع القنيطرة، تُغني الأدبيات من زاوية غير مطروقة في دراسات العدالة الحضرية.

2- المشاركة، التصميم، والسلوك في المجال العام

إذا كان المحور الأول قد ركّز على تمفصلات المشروع الحضري وإدماج البعد الاجتماعي في التخطيط، فإن المحور الثاني يُقارب البُعد السلوكي والرمزي في تفاعل المواطنين مع المجال العام، عبر مفاهيم الانتماء والمشاركة والتصميم:

دراسة سليم سليمان العمور (2021): "دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس": تُبرز هذه الدراسة دور المشاركة المجتمعية في تعزيز فعالية المشاريع الحضرية وتحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة، من خلال تحليل ميداني يستند إلى مقابلات نوعية مع سكان ومسؤولين بمدينة خان يونس. وتُظهر النتائج أن إشراك المواطنين في التخطيط والتنفيذ يُسهم في تحسين جودة التصميم الحضري، ويُعزّز شعورهم بالانتماء والمسؤولية، بما ينعكس إيجابًا على علاقتهم بالمجال العام. غير أن الدراسة، رغم قوتها التطبيقية، لا تُقارب بشكل كافٍ ديناميات السلطة أو تمثلات الفاعلين الاجتماعيين التي تُعيد إنتاج الفجوة بين الخطاب والممارسة. وتُقارب هذه الأطروحة هذه الفجوة من زاوية سوسيولوجية، عبر تحليل العلاقة بين الإقصاء الرمزي والمشاركة الشكلية من جهة، والسلوكيات اللامبالية أو التخريبية تجاه الممتلكات العامة من جهة ثانية، في سياق حضري هش كما هو الحال في مدينة القنيطرة.

دراسة أيمن أمين وأحمد السعدني (2022): "التأثير التبادلي بين التصميم وسلوك المستعملين تطبيقًا على الفراغات العامة": تُقدّم هذه الدراسة مقاربة تجمع بين التحليل النظري والملاحظة التطبيقية لفهم العلاقة التفاعلية بين التصميم الحضري وسلوك المستخدمين داخل المجالات العامة، عبر مفهوم "التأثير التبادلي". وتُظهر الدراسة أن التصميم المدروس، الذي يراعي تنوّع حاجيات المستعملين، يُعزّز شعورهم بالانتماء والمسؤولية، ويؤثر إيجابيًا على استخدام الممتلكات العامة وصيانتها. غير أن المقاربة المعتمدة تظل قريبة من المنظور الهندسي-السلوكي، حيث يُختزل السلوك في الاستجابة للتهيئة المكانية، دون النفاذ إلى الأبعاد الرمزية والثقافية التي تُشكّل علاقة الأفراد بالمجال. وتتبنّى هذه الدراسة منظورًا سوسيولوجيًا يُوسّع دائرة التحليل لتشمل تمثلات الأفراد وتأويلاتهم الاجتماعية للفضاء، بما يُسهم في فهم كيفية تَشكُّل السلوك الحضري في سياقات التفاوت والإقصاء، كما هو الحال في مدينة القنيطرة.

3- موقع الدراسة من الأدبيات: تحليل نقدي وتركيبي

يُبرز التحليل التركيبي للدراسات السابقة أن معظم الأدبيات، سواء في السياق المغربي أو العربي، تؤكد على مركزية إدماج البعد الاجتماعي في التخطيط الحضري لضمان استدامة الفضاءات وتعزيز الانتماء والمسؤولية تجاه الممتلكات العامة. وقد انطلقت هذه الدراسات من مفاهيم كالمشروع الحضري، المشاركة المجتمعية، العدالة المجالية، والتصميم التفاعلي، ما وفّر أرضية مفهومية صلبة تؤطّر هذا البحث. إلا أن أغلب هذه الأعمال إما تظل حبيسة الطرح التنظيري المجرد، أو تنصرف إلى سياقات حضرية كبرى لا تُطابق الديناميات الاجتماعية والمؤسساتية لمدن مغربية متوسطة كالقنيطرة، أو تكتفي بوصف السلوك دون مساءلة رمزيته أو خلفياته الثقافية.

في هذا السياق، تُميّز هذه الدراسة نفسها بتبنّيها منظورًا سوسيولوجيًا ميدانيًا يُركّز على التمثلات والممارسات اليومية داخل المجال العام الحضري، عبر دراسة حالة القنيطرة بوصفها مدينة تُجسّد تقاطع المركز والهامش، وتعكس اختلالات التخطيط الوطني على المستوى المحلي. كما يتجاوز هذا البحث الرؤية التقنية إلى مساءلة الشروط الاجتماعية والرمزية التي تُعيد تشكيل العلاقة بين المواطن والمجال. ومن خلال تفكيك ظواهر اللامبالاة والتخريب كنتاج لخلل في الإدماج المجالي والتمثيلي، لا كمجرد انحرافات فردية، يقدّم هذا البحث إسهامًا نقديًا يُعيد تأويل السلوك الحضري في ضوء الديناميات العميقة التي تُنتجه وتُعيد إنتاجه. وعليه، لا تُقارب هذه الدراسة السلوك التخريبي كظاهرة هامشية أو انفعالية، بل كسلوك اجتماعي دالّ، يستبطن توترًا عميقًا بين أشكال الإقصاء المجالي وتفكك الرابط الرمزي بالمجال العام.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها

أولا: تصميم الدراسة والمنهج المعتمد

تنطلق هذه الدراسة من مقاربة سوسيولوجية تُقارب العلاقة التفاعلية بين التخطيط الحضري والسلوك الاجتماعي، مركزةً على أثر تهميش البُعد الاجتماعي في إنتاج سلوكيات لامبالية أو تخريبية تجاه الممتلكات العامة. وقد تم اختيار مدينة القنيطرة كنموذج تحليلي، نظرًا لما تشهده من توسع عمراني متسارع تُرافقه هشاشة واضحة في إدماج البُعد الاجتماعي ضمن السياسات الحضرية، وهو ما يجعلها حالة دالة على اختلال العلاقة بين المواطن والمجال المشترك.

ولتفكيك هذه الظاهرة المركّبة، تم اعتماد تصميم بحثي يقوم على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، بهدف مراكمة معطيات كمية ونوعية تُسعف في فهم أعمق لسلوك المواطنين داخل المجال العام الحضري، في ضوء التمثلات الاجتماعية والتحولات المجالية.

1- المنهج الوصفي التحليلي:

يُوظّف هذا المنهج لتحليل المعطيات المتعلقة بخصائص المشاريع الحضرية، أنماط تنفيذها، ومدى مراعاتها للأبعاد الاجتماعية، انطلاقًا من مؤشرات مثل: مستوى إشراك الساكنة، تمثّل حاجاتهم، ومدى استجابتهم للمجال المنتَج. كما يُستخدم لتحليل أنماط السلوك المديني تجاه الممتلكات العامة، بين ممارسات المحافظة أو التملك الإيجابي، وتعبيرات النفور أو التخريب، مع ربط هذه السلوكيات بالشروط الاجتماعية والمجالية التي تُؤطرها. ويمكّن هذا المنهج من اختبار فرضيات البحث في ضوء معطيات ميدانية، وفهم الروابط السببية بين أشكال الإقصاء المجالي وظهور التوترات الرمزية تجاه المجال العام.

2- منهج دراسة الحالة:

تم اعتماد دراسة الحالة لا باعتبارها وصفًا لحالة معزولة، بل بوصفها مدخلًا لفهم أعمق لتقاطعات التخطيط، الإدماج، والسلوك داخل بيئة حضرية ذات خصائص دالة. وقد خُصّص التحليل لمجموعة من المشاريع داخل مدينة القنيطرة (المنتزه الغابوي، كورنيش نهر سبو...)، باعتبارها تجسيدًا لتحولات عمرانية لم تُرافقها رؤية اجتماعية دامجة. كما تم إدماج تحليل مقارن مع مشروع ترامواي الرباط–سلا، كنموذج يُبرز أهمية إدماج البعد الاجتماعي في نجاح المشروع واستدامة العلاقة الإيجابية بين المواطن والمجال. ويسمح هذا التباين ببلورة فهم نقدي للديناميات المحلية في ضوء تجارب مرجعية، ويُسعف في تقييم أثر غياب الإدماج في إنتاج سلوكيات احتجاجية أو تخريبية.

ثانيا: مجتمع الدراسة وعينته

ينتمي مجتمع الدراسة إلى مجموع السكان المقيمين بشكل دائم في المجال الحضري لمدينة القنيطرة. ونظرًا لاتساع هذا المجتمع وتعذر حصره كليًا، تم اعتماد عينة طبقية عشوائية مكوّنة من 140 مواطنًا، بهدف تمثيل التنوّع الاجتماعي والمجالي داخل المدينة. وقد تم تقسيم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين: الأولى تضمّ سكان الأحياء المتوسطة والشعبية، والثانية تشمل سكان الأحياء الراقية. وتم اختيار الأفراد داخل كل طبقة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، مع ضمان التناسب بين حجم العينة وحجم كل طبقة داخل المجتمع الأصلي.

من حيث النوع الاجتماعي، بلغت نسبة الذكور 55.6% مقابل 44.4% للإناث، في حين توزعت الفئات العمرية بين 20 و65 سنة، مع تمثيل بارز للفئة العمرية 35–45 سنة (44.4%)، وهي الفئة التي تُعدّ الأكثر احتكاكًا بالمجال العام والاستخدام اليومي للمرافق العمومية. أما على مستوى التكوين التعليمي، فشكّل حملة الشهادات الجامعية 42.3% من العينة، مقابل 41.6% لحملة الشهادات الثانوية، مما يعكس مستوى وعي مديني مناسب لسبر التمثلات والسلوكيات الحضَرية. وتنوّعت الوضعيات المهنية بين الموظفين (33.3%)، والطلبة (22.2%)، والعمال (22.2%)، مما أتاح مقاربة متقاطعة للتجارب المجالية تبعًا للوظائف والديناميات اليومية. أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد انتمى 66.7% من المشاركين إلى أحياء شعبية أو متوسطة، و33.3% إلى أحياء راقية، بما يُمكّن من فهم تباين السلوكيات والتمثلات تبعًا لموقع السكن وشروط التهيئة المجالية.

ثالثا: أدوات جمع البيانات

ارتكزت الدراسة على ثلاث أدوات ميدانية متكاملة، تم اختيارها بما ينسجم مع الطابع المركب للظاهرة المدروسة، وبما يُتيح جمع معطيات كمية وكيفية حول العلاقة بين السياسات الحضرية وتمثلات المواطنين وسلوكياتهم في المجال العام. وقد شملت الأدوات المعتمدة: استبيانًا لاستكشاف التمثلات العامة والسلوكيات، مقابلات نوعية لفهم التأويلات والدوافع العميقة، ودراسة حالة مدعومة بالملاحظة الميدانية لتحليل العلاقة الملموسة بالمجال.

1- **الاستبيان واستكشاف التمثلات العامة:** تم تصميم استبيان لقياس وعي المواطنين بالمشاريع الحضرية في مدينة القنيطرة، وتقييم مدى إدماج هذه المشاريع للبعد الاجتماعي إلى جانب رصد السلوكيات المرتبطة بالممتلكات العامة. تضمن الاستبيان أربعة محاور:(1) المعطيات الديمغرافية للمشاركين؛ (2) المعرفة بالمشاريع وتقييم أبعادها الاجتماعية؛ (3) تمثلات وسلوكيات الأفراد تجاه الملك العمومي (كممارسة أو ملاحظة أو معيار)؛ و(4) مقترحات لتعزيز الإدماج الاجتماعي في التخطيط. اعتمد الاستبيان على مقياس ليكرت الخماسي، وتم التأكد من صدقه الظاهري عبر عرضه على لجنة من المختصين، كما بلغ معامل الثبات (ألفا كرونباخ) 0.85، ما يدل على درجة موثوقية عالية.

2- **المقابلات النوعية وتحليل الخطاب الرمزي:** أُجريت مقابلات نصف موجهة مع عينة قصدية مكونة من 15 مشاركًا من خلفيات سوسيومجالية متنوعة، شملت مواطنين من أحياء مختلفة، مسؤولين جماعيين، وممثلين عن جمعيات محلية. استهدفت المقابلات فهم إدراك الفاعلين لأدوارهم، تقييمهم للمشاريع، وتأويلاتهم لأسباب الإهمال أو التخريب. تم تفريغ الخطابات وتحليلها وفق تقنية تحليل المضمون لاستخلاص الوحدات الدلالية والأنماط التفسيرية المهيمنة.

3- **دراسة الحالة والملاحظة المباشرة:** تم اعتماد منهج دراسة الحالة لتحليل مشاريع حضرية بمدينة القنيطرة، شملت المنتزه الغابوي وكورنيش نهر سبو، باعتبارهما مشروعين يُجسّدان محدودية إدماج البعد الاجتماعي. كما تم إدراج مشروع ترامواي الرباط–سلا كنموذج مرجعي ناجح من خارج المجال، لأغراض المقارنة واستخلاص الدروس.

أُنجزت عشر زيارات ميدانية لكل من المنتزه والكورنيش خلال فترات زمنية متباينة (صباح/مساء، وسط الأسبوع/عطلة)، بهدف رصد حالة البنيات التحتية، أنماط التفاعل، وسلوكيات الزوار. كما دُعمت هذه الملاحظات بتقارير رسمية منشورة حول مشروع الترامواي، مما مكّن من تعميق المقارنة وتحليل أثر البعد الاجتماعي في تشكيل علاقة المواطن بالمجال.

رابعا: مجال الدراسة: مدينة القنيطرة

تم اختيار مدينة القنيطرة كمجال ميداني للدراسة باعتبارها مدينة حضرية تشهد تحولات عمرانية مكثفة تُجسّد بشكل ملموس الإشكالية المركزية للبحث، والمتمثلة في إغفال البعد الاجتماعي ضمن مشاريع التهيئة الحضرية وانعكاساته على سلوك المواطنين تجاه المجال العام. تقع القنيطرة في موقع استراتيجي على الساحل الأطلسي، وتُعدّ قطبًا اقتصاديًا وصناعيًا مهمًّا، ما جعلها ضمن المدن المغربية التي عرفت توسعًا عمرانيًا سريعًا خلال العقود الأخيرة.

غير أن هذا التوسع لم يُواكبه دائمًا منطق تخطيطي يراعي الحاجات الاجتماعية والثقافية للسكان، إذ طغت المقاربة التقنية الوظيفية، وتراجع إدماج البعد الرمزي والمجتمعي في صناعة المجال (جماعة القنيطرة، 2017–2022). وتُعزّز مظاهر الإهمال والتخريب التي تطال عددًا من المشاريع الحضرية، إلى جانب ضعف المشاركة المجتمعية في التخطيط والتنفيذ، راهنية اختيار القنيطرة كنموذج تحليلي دالّ على تفكك العلاقة بين المواطن والمجال المشترك.

وبهذا المعنى، تُوفّر المدينة حقلًا سوسيولوجيًا غنيًا لفهم الكيفيات التي تُنتج من خلالها السياسات الحضرية أشكالًا من الإقصاء المجالي، ولتفكيك تمثلات المواطنين وسلوكياتهم تجاه الممتلكات العامة في سياق حضري هشّ ومتغيّر. كما يسمح تحليل التجربة القنيطرية باختبار فرضيات الدراسة ميدانيًا، من خلال رصد التوتر القائم بين منطق التخطيط ومنطق التملك الرمزي للمجال العام.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة

استنادًا إلى الهدف المركزي للدراسة، والمتمثل في تحليل أثر إغفال البعد الاجتماعي في المشاريع الحضرية على سلوك المواطنين تجاه الممتلكات العامة بمدينة القنيطرة، تم الاشتغال على معطيات ميدانية استُجمعت من خلال الاستبيانات والمقابلات، ضمن منهجية مختلطة تزاوج بين المقاربتين الكمية والنوعية. ويُتيح هذا الاختيار تحليل الظاهرة من زوايا متعددة: من جهة استقراء الاتجاهات العامة للسلوك والتمثلات من خلال المؤشرات الكمية، ومن جهة ثانية تفكيك المعاني الرمزية والتأويلات الفردية في ضوء المعطيات النوعية.

وقد تم تحليل هذه المعطيات على نحو تراكبي، يربط بين الممارسة اليومية للمجال، وتمثلات الأفراد لمشاريع التهيئة، وموقعهم ضمن البنية المجالية والاجتماعية. واعتمد التحليل على مفاتيح منهجية مستمدة من المقاربات النظرية المعتمدة، مع الحرص على الربط بما أمكن بين النتائج والدراسات السابقة، في ضوء الخصوصية الحضرية والسوسيو-رمزية لمدينة القنيطرة.

أولا: عرض وتحليل نتائج الاستبيانات

تم توزيع 150 استمارة استبيان على عينة الدراسة، واستُرجعت 140 استمارة صالحة للتحليل، بنسبة استجابة بلغت 93.3%. خضعت المعطيات للترميز والإدخال باستخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي، وتمت معالجتها كميًا لاستخلاص المؤشرات المرتبطة بتمثلات المواطنين لمشاريع التهيئة، ودرجة إدماج البعد الاجتماعي فيها، وسلوكهم اليومي تجاه الممتلكات.

1- مستوى رضا المواطنين عن المشاريع الحضرية: بين المؤشرات الكمية والدلالات السوسيولوجية

يعكس تحليل مستوى رضا المواطنين عن المشاريع الحضرية المنفذة بمدينة القنيطرة أحد المفاتيح الأولية لفهم علاقة السكان بالتحولات المجالية التي يشهدها المجال العام. وفيما يلي توزيع درجات الرضا كما جاءت في نتائج الاستبيان:

جدول رقم (1): توزيع مستوى رضا المواطنين عن المشاريع الحضرية المنفذة في مدينة القنيطرة

مستوى الرضا	العدد	النسبة المئوية
راضٍ جدًا	6	%4.29
راضٍ	18	%12.86
محايد	26	%18.57
غير راضٍ	30	%21.43
غير راضٍ إطلاقًا	60	%42.86

تُظهر المعطيات أعلاه تدنيًا ملحوظًا في مستوى الرضا، حيث عبّر ما نسبته 64.29% من أفراد العينة عن عدم رضاهم (بمجموع فئتي "غير راضٍ" و"غير راضٍ إطلاقًا")، مقابل 17.15% فقط عبّروا عن رضاهم، في حين تبنّى ما يقارب 18.57% موقفًا محايدًا. لا تكشف هذه النسب فقط عن فجوة في الاستجابة لتطلعات المواطنين، بل تُشير إلى اختلال عميق في الدورة الرمزية للمجال الحضري، حيث تتحول المشاريع من أفق جماعي للانتماء إلى منشآت مادية فاقدة للمعنى المشترك.

كما تدعم المقابلات الميدانية هذا الاتجاه، إذ عبّر عدد من المستجوبين عن شعور بالإقصاء الرمزي والمؤسساتي، مؤكدين أن المشاريع تُنفّذ في معزل عن حاجيات السكان اليومية، أو تُركّز على البعد التجميلي بدل الاستجابة لأولويات مثل النقل، الصيانة، أو الأمن المجالي. وأشار البعض إلى أن ضخامة بعض المشاريع لا تمنع هشاشتها الوظيفية، بل تُفاقم الإحساس بـ"الفشل المتكرر" في التدخلات الحضرية.

انطلاقًا من ذلك، لا يُقرأ تدني الرضا كمجرد مؤشر على ضعف الأداء التقني، بل كعلامة على ضعف التملك الرمزي للمجال، وغياب ما يسميه دافيد هارفي بـ"الحق في المدينة" (Harvey, 2012)، أي الحق في أن يكون المواطن شريكًا في صناعة المجال لا مجرد متلقٍّ لنتائجه. وهو ما يؤكده أيضًا بن غضبان (2014) في تحليله لمحدودية الرؤية التشاركية في التخطيط الحضري المغربي.

من هنا، يصبح تدني الرضا بمثابة تعبير سوسيولوجي عن إقصاء المواطن من معاني الفضاء، وعن الحاجة إلى مراجعة عميقة لأنماط التخطيط المحلي، تُدمج فيها الأبعاد الاجتماعية والرمزية بوصفها مداخل أساسية لإنتاج مدينة دامجة، تُستعاد فيها العلاقة بين المواطن والمجال بوصفها علاقة انتماء لا اغتراب.

2- المجتمعية في المشاريع الحضرية: هشاشة الانخراط ومعاني الانفصال الرمزي

يُشكّل مستوى المشاركة المجتمعية أحد المؤشرات الجوهرية لفهم علاقة المواطن بالمجال العام، ولتقدير مدى إدماجه في دوائر التخطيط الحضري. وتُبيّن نتائج الجدول التالي درجة انخراط سكان القنيطرة في الأنشطة ذات الصلة بالمشاريع الحضرية:

جدول رقم (2): مدى مشاركة المواطنين في أنشطة المجتمع المحلي المتعلقة بالمشاريع الحضرية

مستوى المشاركة	العدد	النسبة المئوية
أشارك دائمًا	2	%1.43

مستوى المشاركة	العدد	النسبة المئوية
أشارك أحيانًا	4	%2.86
نادرًا ما أشارك	5	%3.57
لا أشارك أبدًا	129	%92.14

تكشف هذه النتائج عن هشاشة مدنية حادّة، حيث يُصرّح أكثر من92% من أفراد العينة بعدم مشاركتهم إطلاقًا في أنشطة مرتبطة بالشأن الحضري، ما يعكس فراغًا رمزيًا في العلاقة بين المواطن والمؤسسة، ويؤشر إلى تآكل أحد أهم أبعاد المواطنة الحضرية: الحق في التأثير والتشارك.

لا تُعزى هذه النسب فقط إلى ضعف القنوات المؤسسية، بل تُحيل أيضًا إلى تمثلات سلبية تُعيد إنتاج الانفصال عن المجال العام، وتجعل منه "مساحة مغلقة" لا يتوافر فيها شعور بالفعالية أو بالملكية الرمزية. وتؤكد هذه الدينامية ما تشير إليه نظرية رأس المال الاجتماعي (Putnam, 2000)من أنّ غياب المشاركة يؤدي إلى تفكك الروابط الأفقية، وانحسار الثقة في المؤسسات وفي الفعل الجماعي.

كما تنسجم هذه النتائج مع مقاربة الإقصاء الاجتماعي (Silver, 1994)، التي تُبرز كيف يؤدي تكرار التهميش إلى بناء شعور بالعجز المدني، وفقدان الجدوى من الانخراط، ما يُفضي إلى الانسحاب أو المقاومة الرمزية عبر اللامبالاة أو حتى التخريب. وقد بيّنت المقابلات الشخصية أن العديد من المشاركين يعتبرون أن "المشاركة لا تُغيّر شيئًا"، وأن "المشاريع تُقرَّر مسبقًا"، ما يُكرّس تجربة التهميش كمكوّن من مكونات الحياة الحضرية اليومية.

إن ضعف المشاركة بهذا الشكل لا يُقرأ كظاهرة إجرائية مرتبطة بقصور في التنشيط الإداري، بل كتعبير سوسيولوجي عن انقطاع العلاقة بين المواطن والمجال المشترك، وعن فقدان الإحساس بكون المدينة فضاء مشتركًا تُؤثّثه علاقة تفاوضية لا علاقة هيمنة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إعادة تأسيس الثقة الرمزية والمؤسساتية، عبر صيغ تشاركية فعلية تُعطي للسكان موقعًا فعليًا في تحديد ملامح المجال وصيانته، وتُعيد تعريف المواطن لا كمتلقٍّ، بل كفاعل في إنتاج المدينة ومعناها.

3- من السلوك إلى التمثّل: قراءة سوسيولوجية في علاقة المواطنين بالممتلكات العامة

يشكّل تحليل التمثلات الجماعية حول المجال العام مدخلًا لفهم أشكال السلوك الموجَّه نحو الممتلكات العمومية. وتبيّن نتائج الجدول التالي مستويات ملاحظة أفراد العينة لممارسات سلبية تُطاول الملك المشترك:

جدول رقم (3): مدى انتشار الممارسات السلبية تجاه الممتلكات العامة كما يرصدها المواطنون

السلوك	دائمًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا	المجموع (%)
	تكرار(%)	تكرار(%)	تكرار(%)	تكرار(%)	%100
ألاحظ نفايات مُلقاة في غير أماكنها	45 (32.14)	48 (34.29)	37 (26.43)	10 (7.14)	%100
ألاحظ كتابات على الجدران أو إتلاف	34 (24.29)	31 (22.14)	54 (38.57)	21 (15.00)	%100
ألاحظ إضرارًا بالمر افق ع. (التخريب أو التكسير)	54 (38.57)	52 (37.14)	34 (24.29)	00 (0.00)	%100

تكشف هذه المعطيات عن ارتفاع لافت في معدلات رصد السلوكيات التخريبية أو المُسيئة للمجال العام، وفي مقدمتها إلقاء النفايات بشكل عشوائي (أكثر من 66%)، وتخريب البنية التحتية، والكتابة على الجدران. ويكتسي هذا التمثّل الجمعي دلالة مضاعفة، إذ لا يُعبّر فقط عن ملاحظة فعلية، بل يُعيد تشكيل علاقة المواطن بالمجال بوصفها علاقة إدراكية-قيمية تُضيء تمثّله للملك العمومي، إما كفضاء متقاسم وإيجابي، أو كمنطقة مهمّشة وعديمة المعنى.

ويكتسب هذا المعطى أهميته من كونه يتقاطع مع المفهوم السوسيولوجي للتمثلات باعتبارها "صيغًا تأويلية" تُوجّه السلوك، لا مجرد انطباعات أو وصف ظاهري. ومن هنا، يصبح تحليل التمثّلات أداة لفهم الديناميات الرمزية التي تُعيد إنتاج السلوكيات في المجال، كما تؤكده الأدبيات الحديثة حول الوظائف الاجتماعية والصحية للفضاءات العمومية (Konijnendijk van den Bosch et al., 2022).

هذا الوضع يُفَسَّر بتقاطع عوامل متعددة؛ فمن جهة، تعكس هذه السلوكيات تراجع الانتماء وشعورًا عامًا بانعدام المسؤولية، وهو ما تُفسّره نظرية المسؤولية الاجتماعية (Schwartz, 1977) بوصفه ناتجًا عن ضعف القيم الجماعية والمشاركة. ومن جهة ثانية، تتقاطع هذه الممارسات مع ما تُشير إليه نظرية الإقصاء الاجتماعي (Silver, 1994)، من أن الانسحاب من المجال العام يُنتج تمثّلات عدائية أو لا مبالية تجاهه، ويُفضي إلى تحوّل التخريب من فعل معزول إلى ردّ فعل رمزي على فقدان المكانة داخل المدينة.

تُعزّز هذه المؤشرات أيضًا ما تطرحه نظرية رأس المال الاجتماعي (Putnam, 2000) من أن تآكل الثقة والروابط المحلية يؤدي إلى تفكك المعايير الجماعية، وتراجع الشعور بالمِلْك المشترك. وهنا لا يعود التخريب مجرد انحراف فردي، بل يُفهم كسلوك رمزي ينطوي على شحنة احتجاجية "صامتة"، تُجسّد فشل التخطيط في بناء علاقة مشاركة أو ملكية رمزية مع الفضاء.

وبناءً عليه، لا يمكن تأطير هذه السلوكيات ضمن مقاربة وعظية أو حملات توعية موسمية، بل تُصبح الحاجة ملحة لإعادة تأهيل المجال العام باعتباره فضاء ذا معنى، يتفاعل فيه المواطن بوصفه فاعلًا مسؤولًا، لا متلقيًا سلبيًا. وتطرح هذه الدراسة، في هذا السياق، مطلب العدالة الرمزية كمكوّن لا ينفصل عن العدالة المجالية، وأحد الشروط الضرورية لإعادة بناء الثقة في المدينة كمجال مشترك لا كحيّز مُستبعد من الانتماء.

4- سلوك المحافظة على الممتلكات العامة: بين الفعل الفردي وغياب المبادرة

يُضيء تحليل سلوكيات المحافظة على الممتلكات العامة مستوى العلاقة التي يقيمها المواطن مع المجال العام، لا فقط من حيث الانضباط الفردي، بل أيضًا من حيث الاستعداد لتحمل مسؤولية جماعية. ويبيّن الجدول التالي مؤشرات دالة على هذا المستوى من التفاعل:

جدول رقم (4): توزع إجابات أفراد العينة حول سلوكيات المحافظة الشخصية على الممتلكات العامة

السلوك	دائمًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا	المجموع (%)
	تكرار (%)	تكرار (%)	تكرار (%)	تكرار (%)	%100
أضع النفايات في سلة المهملات	123 (87.86)	16 (11.43)	1 (0.71)	0 (0.0)	%100
أبلغ عن أي تلف في الممتلكات العامة	00 (0.00)	00 (0.00)	04 (2.86)	136 (97.14)	%100
أشارك في أنشطة حماية البيئة والممتلكات	00 (0.00)	02 (1.43)	03 (2.14)	135 (96.43)	%100

تُظهر هذه المعطيات مفارقة لافتة: ففي حين يبدو السلوك الفردي المتعلّق بالنظافة (مثل رمي النفايات في مكانها) مستقرًا وواسع الانتشار، تغيب تمامًا مظاهر الفعل الجماعي أو المبادرة الذاتية، مثل الإبلاغ عن الأضرار أو الانخراط في أنشطة حماية المجال. هذا التفاوت لا يُعبّر عن فرق في الوعي فقط، بل يُضيء تمايزًا سوسيولوجيًا بين الفعل التلقائي الذي لا يتطلب تفاعلًا مؤسساتيًا، والفعل المؤسّس للمواطنة الذي يستدعي مشاركة ومسؤولية متبادلة.

وفق نظرية رأس المال الاجتماعي (Putnam, 2000)، يُشير هذا الوضع إلى تآكل الشبكات الأفقية والروابط المجتمعية، وغياب الثقة التي تُحفّز الأفراد على الإبلاغ أو المبادرة. فالسلوك المحافظ في حدوده الدنيا لا يترجم إلى التزام مدني حقيقي، بل يعكس فردانية دفاعية لا تؤمن بجدوى الفعل الجماعي، ولا ترى ذاتها كجزء فاعل في إنتاج المجال أو حمايته.

كما تُقارب نظرية الإقصاء الاجتماعي (Silver, 1994) هذا الغياب للمبادرة باعتباره نتيجة لانسحاب رمزي طويل المدى، تتراكم فيه مشاعر عدم الاعتراف وعدم الجدوى، ما يؤدي إلى ما يُسمى بـ"اللامبالاة المكتسبة" تجاه الفضاءات العامة. وتدعم المقابلات هذا الاتجاه، إذ أشار عدد من المشاركين إلى غياب آليات التبليغ أو عدم التجاوب من الجهات المعنية، ما رسّخ لديهم شعورًا بعدم الجدوى من المبادرة.

يتجاوز هذا الوضع ضعفًا في الوعي البيئي أو القيم المدنية، ليعبّر عن فشل في التمكين المؤسسي، حيث يغيب المواطن عن دور الفاعل ويُحصر في خانة المستهلك السلبي للمجال. ومن هنا، تُبرز هذه النتائج الحاجة إلى مراجعة السياسات الحضرية من منطق يحتفي بالبُنى إلى منطق يزرع الثقة، ويُعيد تعريف المواطن بوصفه شريكًا لا مُهمَّشًا، وبوصف المدينة مجالًا رمزيًا لا مجرد بنية قابلة للاستهلاك.

5- التمثّلات الاجتماعية وسلوك المحافظة: مفارقة التصور والممارسة

تُبرز نتائج الجدول رقم (5) وجود مفارقة لافتة بين الموقف المعياري المعلن من جهة، والتمثل الجماعي لسلوك الغير من جهة أخرى، فيما يخص العلاقة بالممتلكات العامة بمدينة القنيطرة:

جدول رقم (5): توزع إجابات أفراد العينة حول تصوراتهم بشأن سلوكيات المحافظة على الممتلكات العامة

التصور أو الموقف	أو افق بشدة	أو افق	لا أو افق	لا أو افق بشدة	المجموع (%)
	تكرار (%)	تكرار (%)	تكرار (%)	تكرار (%)	%100
معظم الناس في مدينتي يُحافظون عليها	8 (5.71)	50 (35.71)	46 (32.86)	36 (25.71)	%100
إهمال الممتلكات العامة أمر غير مقبول	114 (81.43)	26 (18.57)	00 (0.00)	00 (0.0)	%100

تدل هذه الأرقام على انقسام تمثّلي واضح: ففي حين يتبنى 100% من المشاركين موقفًا مبدئيًا رافضًا لإهمال الممتلكات العامة، فإن 58.57% منهم لا يعتقدون بأن سكان مدينتهم يحترمون هذا المبدأ، ما يُحيل إلى فجوة دلالية بين الذات والغير، أو ما يمكن تسميته بـ"انفصال المعيار عن الجماعة".

سوسيولوجيًا، يكشف هذا التناقض عن فشل في تحويل القيم الأخلاقية إلى ممارسات جماعية، نتيجة ضعف الثقة، وانهيار آليات الضبط الاجتماعي الرمزي. وتُعزّز هذه القراءة ما توصّلت إليه دراسة Manzo & Perkins (2006) بشأن تراجع الانتماء حين يغيب الإشراك الحقيقي في إنتاج المجال، وما أكّده Harvey (2012) حول تآكل "الحق في المدينة" كمفهوم جامع بين المشاركة والرمزية.

كما تنسجم النتائج مع ما تُظهره نظرية الإقصاء الاجتماعي (Silver, 1994)، من أن الاستبعاد من القرار والإنتاج المجالي يُنتج نوعًا من "اللامسؤولية الرمزية"، حيث لا يشعر الفرد بأنه معني فعليًا بما يُنجز في المجال العام، ولو عبّر عن ذلك برفض أخلاقي لفظي. ويُفسّر ذلك،

أيضًا، ضمن إطار رأس المال الاجتماعي (Putnam, 2000)، إذ أن تراجع الثقة المتبادلة وانحسار الشبكات المجتمعية يُنتجان سلوكًا فرديًا انعزاليًا، يتجنّب المبادرة ويتشكك في الآخرين.

على المستوى الميداني، تُعزز المعاينات الإثنوغرافية هذه الفجوة بين التصور والممارسة؛ حيث تبدو بعض المجالات العامة خالية من التفاعل، أو "منزوعة الاعتراف"، ما يُفقدها رمزيتها الجماعية، ويُضعف ما يمكن تسميته بـ"أخلاقيات المشاع". وتتحول هذه المجالات إلى بؤر توتر رمزي، تَظهر فيها سلوكيات الإهمال أو التخريب لا كفعل شاذ، بل كمؤشر على أزمة في المعنى والانتماء.

بناءً على ذلك، لا يمكن تفسير التناقض بين المواقف المعلنة والسلوكيات الفعلية من زاوية ضعف الوعي المدني فقط، بل بوصفه نتاجًا لبنية اجتماعية ومجالية مختلّة لا تسمح بترسيخ القيم في ممارسات. وتكمن أهمية هذا البحث في قدرته على تفكيك هذه الازدواجية بين المعيار والسلوك، وربطها بالبُنى الرمزية والمؤسساتية التي تُعيد تشكيل علاقة المواطن بالملك العمومي، بعيدًا عن التفسير الاختزالي أو الأخلاقي.

6- تصورات المواطنين حول أسباب إهمال وتخريب الممتلكات العامة: بين الإدراك الشعبي والسياق المجالي

جدول رقم (6): تصورات المواطنين حول أسباب إهمال وتخريب الممتلكات العامة

السبب	العدد	النسبة المئوية
ضعف الوعي بأهمية الممتلكات العامة	28	%20.00
غياب الرقابة والصيانة	51	%36.43
عدم ملاءمة المشاريع لاحتياجات المواطنين	19	%13.57
الشعور بالإهمال والتهميش من قبل الجهات المسؤولة	24	%17.14
ضعف الشعور بالانتماء للمكان	18	%12.86

تكشف هذه النتائج عن تنوع في التمثلات التي يحملها المواطنون بشأن أسباب التخريب، مما يعكس إدراكًا اجتماعيًا مركبًا يتجاوز التفسير الفردي نحو مساءلة السياق المؤسسي والمجالي. ويحتل غياب الرقابة والصيانة المرتبة الأولى في سلم التفسير بنسبة 36.43%، ما يُظهر تمثلًا ضمنيًا لدور الدولة كمُهندس للحيز العام وضامن لاستمرارية بنياته، وهو ما يؤكده أيضًا تصدّر الأسباب ذات الطابع المؤسسي مقارنة بالعوامل السلوكية الفردية.

تتقاطع هذه النتيجة مع ما بيّنته دراسات بن غضبان وبركاني حول هشاشة الصيانة والمتابعة كأحد أسباب فشل المشروع الحضري المستدام، كما تؤكدها تحليلات عبد النور (2020) بشأن ضعف التنسيق المؤسساتي كمعطى بنيوي في مدن المغرب المتوسط. فالمواطن هنا لا يُحمّل المواطن الآخر المسؤولية، بل يرى في الخلل الإداري سببًا رئيسًا في تدهور المجال العام.

أما إدراج "الشعور بالتهميش" و"ضعف الانتماء" بنسبة إجمالية تصل إلى 30%، فيُبرز أبعادًا رمزية ونفسية للظاهرة، تُقارب ما تطرحه نظرية الإقصاء الاجتماعي (Silver, 1994) من أن اللامبالاة أو التخريب لا ينفصلان عن تجربة التهميش وفقدان الاعتراف داخل المجال العام. فحين يشعر المواطن بأنه خارج حسابات التخطيط أو غير معني بما يُنجز، يفقد المجال عموميته، وتتحول العلاقة معه إلى سلوك احتجاجي غير مباشر.

في السياق ذاته، يُعبّر التصور المرتبط بـ"عدم ملاءمة المشاريع لاحتياجات المواطنين" عن فجوة تمثيلية بين الفاعل التخطيطي والساكنة، تؤكده أطروحة Harvey (2012) حول أن المجال يفقد دلالته حين يُنتج دون إشراك ساكنيه، ويصير بلا "حق في المدينة". فالمجال المصمم تقنيًا لا يولّد معنى، بل مسافة نفسية تُضعف شعور المسؤولية، وتُفرغ السلوك المدني من دلالته التشاركية.

سوسيولوجيًا، لا تُعدّ هذه التصورات مجرد آراء، بل مؤشرات تفسيرية تسائل بنية الحوكمة الحضرية: من غياب المساءلة، إلى ضعف إشراك المواطن، إلى هشاشة القيم الجماعية حول المجال. وتُبرز نتائج الجدول أن أي سياسة لمعالجة التخريب يجب أن تنطلق من إعادة إنتاج الثقة الرمزية والمؤسساتية، عبر تخطيط تشاركي يدمج المواطن لا كمجالٍ للاستهداف السلوكي، بل كفاعل في إنتاج المدينة ومعناها.

7- اختيارات المواطنين لمقترحات تحسين المشاريع الحضرية: قراءة في الوعي الجماعي

جدول رقم (7): اختيارات المواطنين لمقترحات تحسين المشاريع الحضرية ومواجهة السلوكيات السلبية

المقترح	العدد	النسبة المئوية
إشراك المواطنين في تخطيط وتنفيذ المشاريع	88	%66.67
تكثيف برامج التوعية	66	%50.00
تحسين الصيانة والرقابة	52	%39.39
تفعيل دور المجتمع المدني	38	%28.79
فرض عقوبات على المخربين	45	%34.09

تعكس هذه النتائج تمثّلًا جماعيًا يتجاوز الاستجابة التقنية المباشرة، ليُجسّد إدراكًا متزايدًا لحدود التخطيط الحضري القائم، من حيث تغييب المشاركة المجتمعية وغياب الفعالية الرمزية للمجال العام. وعلى الرغم من أن المقترحات صيغت استبيانيًا، إلا أن توزيع التفضيلات بين ما هو تشاركي، توعوي، تقني، أو زجري، يكشف عن وعي نقدي يتفاعل مع المجال العام كمجال للتفاوض الرمزي والمؤسساتي، لا كمجرد إطار للاستعمال.

وقد تصدّر مطلب "إشراك المواطنين في تخطيط وتنفيذ المشاريع" بنسبة 66.67%، وهو ما يُبرز مركزية البُعد التشاركي في إعادة بناء الثقة وتعزيز الشعور بالانتماء. ويُؤكد هذا الخيار ما تشير إليه نظرية الإقصاء الاجتماعي (Silver, 1994) من أن الحرمان من القرار الحضري يولّد لامبالاة مجالية .كما يُفعل هذا المطلب رأس المال الاجتماعي (Putnam, 2000) بوصفه شرطًا لإنتاج علاقات أفقية تقوم على الثقة والمشاركة الرمزية، لا على الاستهلاك الصامت لنتائج التخطيط.

في المرتبة الثانية، جاء مطلب "تكثيف برامج التوعية" بنسبة 50%، مما يعكس إدراكًا مزدوجًا :من جهة لضعف التربية على المجال العام، ومن جهة أخرى لحاجة المواطنين إلى ترسيخ أخلاقيات المواطنة الحضرية. ويتقاطع هذا التمثل مع معطيات الجدول (3) و(5)، التي أبرزت تناقضًا بين التمثلات المعيارية والسلوكيات الفعلية، وهو ما يُشير إلى فجوة في الترجمة العملية للقيم، تتطلب تدخلًا بيداغوجيًا وثقافيًا.

أما مقترح "تحسين الصيانة والرقابة" (39.39%)، فيؤكد ما ورد في الجدول (6) من أن الفشل في تدبير المجال العام يُفسَّر مؤسسيًا أكثر مما يُحمَّل للمواطن، مما يُعيد تسليط الضوء على هشاشة التدبير الحضري، وضعف آليات التتبع المستدام.

وبالنسبة لمقترحي "تفعيل دور المجتمع المدني" (28.79%) و"فرض العقوبات على المخربين" (34.09%)، فقد حصلا على نسب أقل، مما قد يُشير إلى تحفّظ المواطنين تجاه فاعلية المقاربات الزجرية أو عدم ثقتهم في النجاعة الواقعية للفاعل الجمعوي، خاصة في سياقات يغيب فيها التأطير المؤسساتي الداعم.

سوسيولوجيًا، تُبيّن هذه النتائج أن الوعي الجمعي المحلي لم يعد يُقارب المجال العمومي بوصفه مجرد مكان للخدمات أو الممارسات، بل كفضاء رمزي للتفاوض على الاعتراف والمشاركة والعدالة المجالية. وتُعيد هذه التصورات التأكيد على أن إعادة بناء علاقة المواطن بالمدينة تمر عبر مأسسة التشاركية، تمكين الساكنة، وتحويل المجال من مجرد حاوية عمرانية إلى مجال حيّ للانتماء والمعنى.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج المقابلات: من تعدد الأصوات إلى مساءلة التفاعل الحضري

في إطار تعميق الفهم السوسيولوجي لتمثلات الفاعلين الاجتماعيين المرتبطين بالمجال الحضري، سواء من موقع المواطن، أو الفاعل الرسمي، أو الوسيط المدني، تم إجراء خمس عشرة (15) مقابلة نصف موجهة مع عينة متنوعة تشمل سكانًا من أوساط اجتماعية ومجالية متباينة، ومسؤولين محليين في قطاع التهيئة والتخطيط، وممثلين عن فعاليات المجتمع المدني. وقد تم الاكتفاء بهذا العدد بعد بلوغ درجة الإشباع المعرفي، حيث لوحظ تكرار الأفكار والمواقف الأساسية في إجابات المبحوثين. وقد خضعت هذه المعطيات للتحليل الموضوعاتي (Thematic Analysis)لتفكيك أنماط الخطاب السائد حول التخطيط الحضري، واختبار انسجامها أو تصادمها مع ما أظهرته نتائج الاستبيانات.

1- المواطنون: من الإقصاء المؤسساتي إلى الإقصاء الرمزي

كشفت المقابلات مع المواطنين عن تمثلات نقدية حادة للمجال الحضري، تُفصح عن شعور عميق بالإقصاء، لا فقط على المستوى الإجرائي للمشاركة، بل أيضًا على مستوى رمزية الانتماء نفسها. فقد أكد أغلب المشاركين غياب الاستشارة وضعف قنوات التواصل، مما يُعيد إنتاج علاقة مغلقة بين السلطة والمدينة، كما أشار Harvey (2012) في تحليله للمدينة كفضاء للصراع الرمزي والطبقي حول "الحق في المدينة". وتتقاطع هذه التمثلات أيضًا مع ما تطرحه نظرية الإقصاء الاجتماعي(Silver, 1994) ، حيث لا يقتصر التهميش على إقصاء الموارد، بل يمتد إلى نفي الاعتراف والرمزية الجماعية.

تُعبّر أقوال مثل: "لا أحد يستشيرنا"، "لا نرى تحسنًا ملموسًا"، "المشاريع لا تخاطب واقعنا اليومي"، عن قطيعة تتجاوز مجرد النقد الإداري، لتعكس هشاشة العلاقة الرمزية بين المواطن والمجال، مما يفسر السلوكيات اللامبالية أو العدائية التي تم توثيقها في نتائج الاستبيان (الجدولين 2 و3). ويؤكد هذا التشخيص ما ذهبت إليه دراسة العمور (2021) بشأن العلاقة السببية بين ضعف المشاركة وتنامي السلوكيات التخريبية، كما ينسجم مع ما ورد في مؤلف صديق عبد النور وآخرين (2020) حول افتقار التدبير الحضري المغربي لبُعده الإدماجي. وفي ضوء ذلك، لا يمكن فهم موقف المواطن من المجال الحضري بمعزل عن ديناميات الاعتراف الاجتماعي، وهو ما يجعل من إعادة النظر في آليات التخطيط والتواصل إحدى مداخل ترميم الثقة، واستعادة الرابط الرمزي بين السكان وفضائهم المشترك.

2- المسؤولون: الاعتراف بالإشكال دون مساءلة الذات

أقَرّ المسؤولون المحليون بوجود فجوة في إشراك المواطنين، مرجعين ذلك إلى "ضعف الموارد"، و"غياب إطار قانوني ملزم"، و"تحديات لوجستية"، ما يعكس منظورًا تكنوقراطيًا للتخطيط. غير أن التصريحات تُظهر غياب استراتيجية تواصلية مؤسساتية تنبني على

الاعتراف بالمواطن كفاعل لا كمُتلقي. ويُعيد هذا السياق طرح تساؤلات نظرية المسؤولية الاجتماعية(Schwartz, 1977) ، إذ إن غياب المحاسبة المتبادلة يُنتج سلوكيات لامبالية من الطرفين.

وتكشف هذه التصورات عن استمرار هيمنة ثقافة القرار الفوقي، وهو ما يتعارض مع ما نادت به أدبيات التخطيط التشاركي التي ترى في المشاركة المجتمعية مدخلًا لتأمين استدامة السياسات. وقد أكدت دراسة فؤاد بن غضبان (2014) هذا المعطى حين أشارت إلى أن ضعف التواصل وانعدام إشراك السكان يفرغان المشروع الحضري من محتواه المجتمعي، ويُحوّل التخطيط إلى ممارسة تقنية مفصولة عن الواقع اليومي للسكان.

3- المجتمع المدني: بين مشروعية التمثيل وهشاشة التأثير

رغم وعي ممثلي المجتمع المدني بأهمية دورهم كوسطاء في تحقيق ديمقراطية تشاركية، إلا أن المقابلات كشفت عن تهميش متبادل: من جهة، تهميش مؤسساتي لا يعترف بالمجتمع المدني كفاعل إنتاجي للقرار؛ ومن جهة ثانية، قصور ذاتي في استثمار هذا الدور لضعف الموارد والتكوين. ويعيد هذا الوضع مساءلة موقع "الوسيط المدني" ضمن المجال العمومي، كما نظّر له(1991) Habermas ، حيث يُفترض أن يُشكّل المجتمع المدني بنية مستقلة للحوار العمومي، لا ملحقًا إجرائيًا بالسلطات.

وقد عبّرت تصريحات مثل: "لا يؤخذ برأينا" و"نطالب بشراكة حقيقية لا رمزية" عن رغبة في تخطي الطابع الاستشاري إلى أدوار فاعلة في صناعة القرار الحضري. ويُسائل هذا الوضع أيضًا مدى قدرة المجتمع المدني على تأطير المواطنين وتفعيل مشاركتهم، كما نبّهت دراسة بن غضبان وبركاني (2016) إلى محدودية جدوى التخطيط الحضري في غياب دور مدني تعبوي، يضمن الاستدامة والتأثير طويل الأمد في السياسات المحلية.

4- قراءة تركيبية: المشاركة كمطلب رمزي ومؤسسي

تُظهر المقابلات أن "المشاركة" لم تعد مجرّد مطلب إجرائي، بل تحوّلت إلى رهان رمزي ومؤسسي على استعادة المعنى داخل المدينة. فمن جهة، يعبّر المواطن عن اغتراب رمزي ناتج عن التهميش المجالي والتقني؛ ومن جهة ثانية، يقرّ المسؤول بالعجز دون الاعتراف بمحدودية النموذج؛ فيما يظل المجتمع المدني عالقًا بين مشروعية الدور وهشاشة التأثير. وتتقاطع هذه الأصوات لتكشف عن أزمة مركبة في دلالات المواطنة الحضرية، يُعاد فيها إنتاج التخطيط كفعل فوقي مفصول عن التمثلات والفاعلين.

لذا، فإن الحاجة ليست فقط إلى دمقرطة التخطيط، بل إلى هندسة رمزية ومؤسساتية جديدة تُعيد تعريف المجال كحيز للمعنى والانتماء والمشاركة، لا كمجرد فضاء للاستهلاك أو العرض. وتُبيّن هذه الدراسة أن السلوكيات اللامبالية أو التخريبية ليست نشازًا فرديًا، بل أعراضًا لخلل بنيوي في العلاقة بين الفاعل والمجال، يتطلب تفكيكه مقاربات تُزاوج بين العدالة المجالية، وتكافؤ الاعتراف، وفعالية الوساطة التشاركية.

ثالثا: عرض وتحليل نتائج دراسات الحالة: من تشخيص المجال إلى مساءلة الفعل التخطيطي

يُعَد تحليل دراسات الحالة أداة مركزية في هذا البحث لفهم كيف يُعيد غياب البُعد الاجتماعي تشكيل العلاقة بين المواطنين والمجال العام، لا فقط على مستوى الاستخدام، بل أيضًا على مستوى التمثّل والانتماء. ولهذا الغرض، تم اختيار ثلاث حالات نموذجية تمثّل أنماطًا مختلفة من التدخل العمراني: المنتزه الغابوي وكورنيش نهر سبو بمدينة القنيطرة، كمثالين على مشاريع شهدت ضعفًا في الإدماج الاجتماعي؛ ومشروع تراموای الرباط–سلا، كنموذج ناجح يُبرز أثر التخطيط التشاركي في إعادة بناء العلاقة الرمزية مع المجال العام.

يستند هذا التحليل إلى الملاحظة الميدانية المباشرة، وإلى نتائج الاستبيانات والمقابلات، في ضوء مفاهيم سوسيولوجية مؤطرة مثل : الإقصاء الاجتماعي، الحق في المدينة (Harvey)، ورأس المال الاجتماعي (Putnam). وتكتسب دراسة مشروع الترامواي خصوصيتها من كونه يُجسد تحولًا ملموسًا في علاقة المواطن بوسيلة حضرية كانت سابقًا مجالًا للفوضى والتخريب (الحافلات)، ليصبح مجالًا للتفاعل المنتظم والمسؤولية الجماعية، بفعل التخطيط القائم على الإدماج والرمزية.

لا تُقدَّم هذه الحالات كمجرد وقائع ميدانية، بل كمداخل تفسيرية لمسألة بنيوية: هل يُنتج المجال العام لصالح المواطن أم بمشاركته؟ وهل يُقاس نجاح المشاريع الحضرية بمنطقها التقني، أم بقدرتها على توليد المعنى، واستعادة الرمز، وإعادة تفعيل الانتماء الجماعي؟ هذه الأسئلة تُشكّل الخلفية التحليلية للفقرات اللاحقة، التي تقارب كل حالة في ضوء العلاقة بين التخطيط والسلوك، بين المعمار والرمز، وبين الوظيفة والانتماء.

1- دراسة الحالة الأولى: المنتزه الغابوي بالقنيطرة – مجال حضري بلا تعاقد رمزي

يكشف تحليل حالة المنتزه الغابوي عن نموذج دالّ لفشل التخطيط الحضري في إدماج البُعد الاجتماعي، ليس فقط على المستوى الوظيفي، بل أيضًا في بُعده الرمزي، حيث لم ينجح المشروع في إنتاج علاقة وجدانية أو شعورية بين السكان والمجال. فرغم الإمكانات البيئية

والترفيهية التي يتيحها هذا المجال، ظل تصميمه وتدبيره مفصولَين عن انتظارات السكان، نتيجة غياب الإشراك الفعلي في بلورة التصورات أو في تسيير المرافق، مما جعله يُدرَك كفضاء خارجي لا يعكس تطلعاتهم.

وقد رصدت الملاحظة الميدانية انتشارًا واضحًا لمظاهر الإهمال، التخريب، والإلقاء العشوائي للنفايات، بما يؤشر على ضعف العلاقة التشاركية وعلى قطيعة اجتماعية تُضعف التملك الرمزي للمجال. كما كشفت المقابلات عن تصوّرات تُجسّد هذا الانفصال، من قبيل وصف المنتزه بأنه "مكان غير مأهول رمزيًا"، أو "غابة بلا ساكنة"، بما يعكس غياب التمثيل النفسي والاجتماعي للفضاء، وتحوله إلى مجال غير مُساءل من قبل السكان.

لا يُختزل هذا الوضع في خلل تدبيري، بل يُقرأ كفقدان لتعاقد رمزي يربط السكان بمحيطهم، وهو ما يؤدي إلى إنتاج سلوكيات لا مبالية أو عدوانية تجاه الممتلكات العامة. ويتجلى ذلك -وفقًا لنظرية رأس المال الاجتماعي (Putnam, 2000) - في تراجع الروابط الأفقية وتآكل الشعور بالمسؤولية الجمعية.

تتسق هذه المعاينات مع نتائج الجدول (6) في الاستبيان، حيث احتلّ "الشعور بالتهميش" و"ضعف الانتماء" موقعًا بارزًا في تفسير سلوكيات التخريب. كما تدعمها دراسة العمور (2021) التي تربط بين غياب المشاركة وتدهور الممارسات المدنية. أما على المستوى النظري، فتُتيح قراءة دافيد هارفي (2012) فهم هذه القطيعة كفقدان لـ"الحق في المدينة"، حين يُنتَج المجال من خارج منطق الاستخدام الاجتماعي، ويفرض نفسه كجسد مادي بلا ذاكرة مشتركة. بذلك، تُجسد حالة المنتزه الغابوي مثالًا مكثّفًا لمحدودية التخطيط غير التشاركي، وتُظهر كيف يُفضي غياب التملك الرمزي إلى انحسار المواطنة الحضرية. وهي دعوة لإعادة بناء المجالات العامة على قاعدة تعاقدية تُعيد الاعتبار للمعنى والانتماء، لا فقط للاستخدام.

2- دراسة الحالة الثانية: كورنيش نهر سبو – من المجال المؤثث إلى الفراغ الرمزي

رغم أن كورنيش نهر سبو يُعد من الامتدادات المجالية التاريخية لمدينة القنيطرة، إلا أن أشغال تهيئته الأخيرة أفرزت مجالًا عمرانيًا ضعيف الأداء، عاجزًا عن الاضطلاع بوظائفه الترفيهية والاجتماعية. فقد كشفت المقابلات عن افتقار تصميمه لتجهيزات تستجيب لاحتياجات الفئات المستهدفة – كالنساء، الأطفال، وكبار السن – إضافة إلى ضعف الإنارة، غياب المساحات المظللة، وانتشار مقاهٍ غير منظمة، ما حوّله إلى مجال طارد، تغلب عليه النزعة الاستهلاكية، ويفتقر إلى شروط الأمان والانتماء.

وتُظهر الملاحظة الميدانية أن الكورنيش، رغم موقعه الرمزي، لا يُدمج فعليًا في الحياة اليومية للسكان، مما أفقده مكانته كفضاء عمومي تفاعلي. وهو ما ينسجم مع توصيف Lefebvre للمجالات التي تُنتج خارج منطق الاستخدام الجماعي، فتتحول إلى سلع عمرانية تفتقر للوظيفة الاجتماعية. ويُعزّز هذا التشخيص ما أظهرته نتائج الاستبيان (الجدول 7) من وجود مطلب جماعي بإعادة تأهيل هذا الفضاء، لا فقط على مستوى البنية، بل على مستوى قابليته للتملك الرمزي.

بهذا المعنى، لا تُجسّد حالة الكورنيش مجرد إخفاق تصميمي، بل فشلًا في إنتاج مجال ذي معنى، يراعي التمثلات الاجتماعية ويُترجمها ماديًا. فالتهيئة التي لا تُؤسّس على تفاعل السكان، تُنتج ما يسميه Amin (2008) بـ"الفراغ المؤثث"؛ فضاءٌ مُعدّ بصريًا، لكنه فاقد للبعد التشاركي الذي يُكسبه الحيوية والرسوخ في الذاكرة الجماعية. وتؤكد هذه الحالة، إذن، أن المجال العام لا يُبنى بالمادة وحدها، بل يُنتَج كحقل اجتماعي تُشكّله العلاقات والرموز والممارسات اليومية. ويستدعي تجاوز هذه الإخفاقات هندسة سوسيولوجية للمجال، ترى في التفاعل والمشاركة شرطًا للتحوّل من مجرد تهيئة سطحية إلى إنتاج مجال حضري حي، قائم على المعنى والانتماء.

3- دراسة الحالة الثالثة: تراموای الرباط-سلا: المجال كمنتوج تواصلي ومجتمعي

خلافًا لحالتي القنيطرة، يُشكّل تراموای الرباط–سلا نموذجًا حضريًا ناجحًا يجسّد أهمية دمج البُعد الاجتماعي في التخطيط العمراني. فقد تم تصميم المشروع وفق مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار حاجات السكان من حيث خطوط السير، وتوزيع المحطات، وظروف الولوج، وتهيئة الفضاءات المحاذية، مما جعله يحظى بقبول واسع، ويُرسّخ صورة جديدة للمجال كفضاء حضري مؤنسن. هذا الإدماج الفعلي أعاد تعريف العلاقة بين المواطن والمجال، حيث لم يُنظر إلى الترامواي كوسيلة نقل فقط، بل كعلامة حضرية حديثة تُجسّد التنظيم والكرامة الجماعية.

تُظهر الملاحظة الميدانية والمقابلات انخفاضًا ملحوظًا في مظاهر التخريب مقارنة بالنقل العمومي التقليدي، وهو ما يعكس تحوّلاً في التمثلات والسلوكيات. يتقاطع هذا التحوّل مع نظرية رأس المال الاجتماعي (Putnam, 2000)، إذ يُسهم الشعور بالثقة والانتماء في ترسيخ السلوك المدني. كما أن المشروع يُجسّد فعليًا ما وصفه Lefebvre بـ"الحق في إنتاج المدينة"، حيث لم يُفرَض المجال من أعلى، بل تم إنتاجه من خلال عملية تواصلية تُشرك المواطنين في صياغة المعنى والاستعمال.

لا يُقرأ نجاح الترامواي فقط في نتائجه التقنية، بل في قدرته على إحداث نقلة رمزية في علاقة السكان بالمدينة. فقد تحول المجال من "حيّز للاستعمال" إلى "منتوج تواصلي"، يُعبّر عن تعاقد اجتماعي جديد تُؤسّسه المشاركة والثقة المتبادلة. وهو ما يجعل من تجربة الترامواي

مرآة مضادة لحالات الإقصاء الرمزي والمجالي التي سُجّلت في القنيطرة، ويُبرز أن إعادة الاعتبار للبعد الاجتماعي في التخطيط تُنتج لا فقط فضاءات ناجعة، بل مواطنًا شريكًا في المعنى والممارسة.

4- تحليل مقارن: تخطيط بلا مواطن = فضاء بلا انتماء

تُبيّن المقارنة بين الحالات الثلاث أن إغفال البُعد الاجتماعي لا يؤدي فقط إلى ضعف وظيفي، بل يُنتج فراغًا رمزيًا يجعل المجال هشًّا ومفتقدًا للمعنى. في القنيطرة، يُجسّد كل من المنتزه الغابوي وكورنيش نهر سبو إخفاقًا مضاعفًا: غياب في التهيئة النوعية، وقطيعة في التعاقد الرمزي مع السكان. وقد أدى هذا الإقصاء من مراحل التخطيط والتدبير إلى تحويل المجال من حيز مدني إلى منطقة مستبعَدة شعوريًا، تُنتج اللامبالاة والتخريب كردود فعل على فقدان الاعتراف والانتماء.

في المقابل، تُبرز تجربة تراموای الرباط–سلا أن إدماج التمثلات المحلية وحاجات المواطنين في التصور الحضري لا يخلق فضاءً ناجحًا فقط، بل يعيد تأسيس المجال كامتداد رمزي للذات الجماعية. هذا التمايز يُظهر أن التخطيط الفعال لا يُقاس بالبنية فحسب، بل بقدرته على توليد رأس مال رمزي يُرسّخ الانتماء. فالهندسة التي تتجاهل السياقات الاجتماعية والثقافية تُنتج فضاءات فارغة من التفاعل والدلالة، مهما بدت مكتملة تقنيًا.

وتتسق هذه النتائج مع ما أشارت إليه أدبيات مثل Piazzoni et al. (2022) بشأن "العدالة التصميمية" و Cai et al. (2024)حول أهمية الشراكة المجتمعية. غير أن التميز المنهجي في هذه الدراسة يكمن في تجاوز الإطار التخطيطي المجرد نحو مساءلة التفاعل الرمزي والتمثلات المحلية، بوصفها محددات حاسمة في علاقة المواطن بالمجال. ومن هنا، لا يُعدّ التخطيط مجرد تقنية تنظيمية، بل سيرورة سوسيولوجية تُنتج المدينة كحيز للانتماء أو الاغتراب.

رابعا: العلاقة بين إغفال البعد الاجتماعي والسلوك التخريبي: من التفسير التجزيئي إلى التحليل التركيبي

تُبرز نتائج الاستبيانات والمقابلات ودراسات الحالة ترابطًا بنيويًا بين تغييب البُعد الاجتماعي في تخطيط المشاريع الحضرية، وظهور سلوكيات تخريبية أو لا مبالية تجاه الممتلكات العامة. لا يتعلق الأمر فقط بغياب الوعي الفردي، بل بإخفاق هيكلي في إدماج السكان ضمن سيرورة إنتاج المجال، مما يُنتج انفصالًا رمزيًا ووظيفيًا عن المجال العام.

يتجلّى هذا الارتباط في تراجع الشعور بالانتماء، وانهيار الثقة في المؤسسات، وظهور أشكال من "الرفض الصامت" تتجسّد في الإهمال، التخريب، والانسحاب الرمزي. وقد أظهرت دراستا المنتزه الغابوي وكورنيش نهر سبو كيف يُفضي غياب التشاور والتواصل إلى انهيار رأس المال الرمزي للمجال، في حين يُبرهن نموذج التراموای أن التخطيط التشاركي يُولّد سلوكًا حضريًا مسؤولًا، قوامه التملك الجماعي والانضباط الذاتي.

تُعيد هذه النتائج تفعيل أطروحات Lefebvre وHarvey حول "الحق في المدينة"، وتؤكد ما شددت عليه نظرية رأس المال الاجتماعي (Putnam, 2000)من أن المجال العام لا يستقيم دون علاقة ثقة ومشاركة. ومن ثم، لا يُفهم التخريب كسلوك طارئ أو منحرف، بل كمؤشر على خلل أعمق في أنماط إنتاج المجال، وعلى حاجة ملحة لإعادة تأهيل التخطيط كعملية سياسية-اجتماعية تعترف بالمواطن كمنتج للمعنى لا كمفعول به.

خاتمة واستنتاجات الدراسة

تُظهر نتائج هذه الدراسة أن تغييب البعد الاجتماعي في السياسات والمشاريع الحضرية بمدينة القنيطرة لا يُفضي فقط إلى اختلالات تقنية أو تنظيمية، بل يُنتج ديناميات تآكل في العلاقة بين المواطن والمجال العام، تتجلى في ضعف الانتماء، وتنامي اللامبالاة، بل وأحيانًا العدوانية الرمزية تجاه الممتلكات المشتركة. ويتجلى ذلك بوضوح في المعطيات الميدانية المستخلصة من الاستبيانات، والمقابلات، ودراسات الحالة، التي كشفت عن تمثلات اجتماعية تُحمّل التخطيط المسؤولية عن "إقصاء شعوري" يعمّق مسافة المواطن عن المدينة.

يندرج هذا التشخيص في تقاطع واضح مع ما تنبّهت إليه أدبيات "الحق في المدينة" (Harvey, Lefebvre)، ونظرية "الإقصاء الاجتماعي" (Silver, 1994)، ونظرية "رأس المال الاجتماعي" (Putnam, 2000)، التي تؤكد جميعها أن المجال الحضري لا يُنتج فقط عبر البنية التحتية، بل من خلال علاقة تفاعلية تُرسّخ التملك الرمزي والثقة المتبادلة. ومن هذا المنظور، لا يعود التخريب مجرد سلوك فردي شاذ، بل نتيجة بنيوية لاختلالات إدماجية مستمرة.

بذلك، تطرح الدراسة ضرورة إعادة تعريف التخطيط الحضري كفعل اجتماعي وتواصلي، يتجاوز الطابع الهندسي والإداري، نحو هندسة رمزية تُشرك المواطن في بناء المعنى والمجال معًا. وتمثل هذه الخلاصة إسهامًا سوسيولوجيًا في تحليل المجال العام المغربي، عبر اقتراح نموذج تفسيري يُمكن تعميمه على مدن مماثلة، ما يجعل من القنيطرة حالة تحليلية دالة، لا استثناءً معزولًا. وهنا يبرز أن حماية المجال من

التخريب لا تتحقق عبر الردع أو التوعية فقط، بل من خلال إعادة ترميم العلاقة الرمزية بين المواطن وفضائه، بوصفها أساسًا لأي مواطنة عمرانية فعالة.

اختبار فرضيات الدراسة: نحو فهم سوسيولوجي مركّب

أتاح اختبار فرضيات الدراسة، بالاستناد إلى تحليل كمي ونوعي متكامل، تفكيك العلاقة بين إغفال البعد الاجتماعي في المشاريع الحضرية وتنامي السلوكيات السلبية تجاه الممتلكات العامة. وتُظهر النتائج أن هذا الإغفال لا يؤدي فقط إلى ضعف المشاركة، بل ينتج علاقة متوترة بين المواطن والمجال، تتسم بالاغتراب الرمزي، وتآكل الثقة والانتماء.

أ. الفرضية الرئيسية: إغفال البعد الاجتماعي كمصدر بنيوي للسلوكيات التخريبية

تنطلق هذه الفرضية من أن تغييب البعد الاجتماعي في تخطيط وتنفيذ المشاريع الحضرية يُسهم بشكل بنيوي في تفشي السلوكيات التخريبية واللامبالية. وقد بيّنت نتائج الدراسة توافقًا ملحوظًا مع هذه الفرضية؛ إذ دلّت المعطيات المستخلصة من الاستبيان (الجداول 5، 6، 7)، والمقابلات، ودراسات الحالة، على وجود ارتباط طردي بين ضعف الإدماج الاجتماعي وتراجع الإحساس بالانتماء والمسؤولية الجماعية.

وتجد هذه النتيجة تأصيلًا نظريًا في أدبيات "الحق في المدينة" (Harvey، Lefebvre)، التي تُبرز كيف يؤدي إقصاء السكان من إنتاج المجال إلى شعور بالتهميش الرمزي، يُفضي إلى ممارسات احتجاجية أو تخريبية. كما تتقاطع مع نظرية "الإقصاء الاجتماعي" (Silver, 1994)، التي تربط التهميش المكاني والرمزي بإنتاج أنماط سلوك معارضة، ومع نظرية "رأس المال الاجتماعي" (Putnam, 2000)، توضح كيف يُسهم ضعف الثقة والمشاركة في تآكل السلوك المدني المشترك.

ب. الفرضيات الفرعية: مستويات الفعل وآليات التأثير

الفرضية الأولى: أكدت نتائج الاستبيان (الجدول 2) والمقابلات (1و2) أن ضعف المشاركة المجتمعية يُفضي إلى تراجع شعور المواطنين بالمسؤولية والملكية، وهو ما تؤكده نظرية رأس المال الاجتماعي من خلال الربط بين التهميش وتآكل الثقة الأفقية.

الفرضية الثانية: تؤكد النتائج (الجدول 6، دراسات الحالة 1-و2) هذه العلاقة، بما يتماشى مع أدبيات التخطيط التشاركي (Amin, 2008)، التي تؤكد أهمية الاستخدام اليومي والمشاركة في منح المجال معنىً وظيفيًا ورمزيًا.

الفرضية الثالثة: كشفت البيانات الكمية والنوعية (الجدول 6، المقابلات) عن نقص في قنوات التواصل العمومي، وغياب رسائل تربوية متواصلة بشأن القيمة الاجتماعية للمجال العام. وتؤكد أدبيات السلوك الجمعي (Hines et al., 1987) العلاقة الوثيقة بين المعرفة الرمزية والسلوك المدني.

الفرضية الرابعة: أثبتت نتائج الاستبيان (الجدول 6) ودراسات الحالة أن غياب الأبعاد الجمالية والتفاعلية يُسهم في تنامي النفور المجالي، وهو ما يُحيل على تحذير Lefebvre من "تشيئ المجال" وانفصاله عن شروطه الاجتماعية والثقافية.

خلاصة تحليلية: تبرز قراءة الفرضيات أن السلوكيات التخريبية تجاه الممتلكات العامة لا تمثل انحرافات فردية، بل تجسّد أعراضًا لبنية مجالية تُقصي المواطن من المساهمة الرمزية والعملية في إنتاج المجال. وتؤكد النتائج الحاجة إلى نموذج تفسيري يتجاوز التفسير الأخلاقوي أو الردعي، نحو فهم سوسيولوجي يربط بين الإقصاء المجالي والعنف الرمزي. بذلك، يقدّم هذا التحليل مساهمة نظرية وميدانية في بناء سوسيولوجيا حضرية نقدية تُعيد التفكير في المجال العمومي كمجال تشاركي ذي معنى، لا كحيز وظيفي محايد.

الاقتراحات والتوصيات: نحو هندسة حضرية دامجة ومؤنسة للمجال العام

في ضوء ما بيّنته نتائج الدراسة من اختلال بنيوي في العلاقة بين التخطيط الحضري وسلوك المواطنين تجاه المجالات العامة، تبرز الحاجة إلى إعادة توجيه السياسات الحضرية نحو مقاربة أكثر إدماجًا وإنسانية للمجال. ومن هذا المنطلق، تقترح الدراسة:

1. **إدماج البعد الاجتماعي في جميع مراحل المشروع الحضري:** ينبغي ألا تُباشر الجماعات المحلية ومؤسسات التخطيط أي مشروع دون استشارات ميدانية قبْلية مع السكان والفاعلين المدنيين. كما توصي الدراسة بإجراء تقييمات اجتماعية دورية مرافقة للمشاريع، تُوثَّق في تقارير تحليلية تُراجع الأثر الاجتماعي، مع تمكين السكان من تمثيلية داخل لجان التخطيط والتتبع.
2. **إعادة بناء الرابط بين المواطن والمجال العام:** توصي الدراسة بتحويل المجالات العامة إلى مجالات حية للانتماء والتفاعل، عبر إدماج التربية الحضرية والبيئية في المنظومات التعليمية والجمعوية، وتنشيط هذه المجالات بأنشطة ثقافية واجتماعية منتظمة. كما يُستحسن ترسيخ رموز الهوية المحلية في التسميات، والتصاميم، والزخرفات المعمارية، بما يُعيد تملك المجال بشكل وجداني وتاريخي.
3. **مأسسة المشاركة المجتمعية عبر تشريعات ملزمة:** يستدعي الوضع الراهن سنّ إطار قانوني واضح يُلزم الجماعات بتفعيل المشاركة العمومية، مع تجاوز الطابع الشكلي نحو أدوار إنتاجية فعلية للمجتمع المدني في مشاريع التهيئة. كما توصي الدراسة بدعم القدرات المؤسساتية من خلال التكوين المستمر وإحداث وحدات للتأطير المجتمعي والتواصل الحضري.

4. **تعزيز التواصل والتوعية وضمان الشفافية:** تدعو الدراسة إلى تنظيم حملات تحسيسية دورية موجهة لكل الفئات، مع إحداث منصات رقمية تفاعلية تُتيح التبليغ عن الأضرار واقتراح التحسينات، ونشر تقارير محينة حول وضعية المجالات العامة، تعزيزًا للثقة والحق في المعلومة.
5. **إدماج البعد الرمزي والثقافي في تصميم المجالات العامة:** تقترح الدراسة تكوين فرق متعددة التخصصات في تصميم الفضاءات، تجمع بين الهندسة المعمارية، والسوسيولوجيا، وعلم النفس، وتفاعل المستخدمين. كما توصي بتخصيص مجالات حضرية مفتوحة لاحتضان أنشطة ثقافية وفنية دائمة تُكرّس البعد الرمزي والتعبيري للمجال، وتُعيد صياغة العلاقة الجماعية معه باعتباره فضاءً مشتركًا للمعنى والانتماء، لا مجرد بنية عمرانية محايدة.

تشكل هذه التوصيات مدخلًا عمليًا لتجاوز منطق التهيئة التقنية نحو تخطيط دامج يُعيد الاعتبار للفاعل المحلي وللمجال العمومي كحقل تفاعلي. كما أن تفعيلها يقتضي إرادة سياسية، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، بما يضمن عدالة مجالية مستدامة ومدينة أكثر شمولًا وإنسانية.

المصادروالمراجع المعتمدة

أولا: باللغة العربية

- أمين، أ. ع.، والسعدني، أ. م. س. (2022). التأثير التبادلي بين التصميم وسلوك المستعملين: تطبيق على الفراغات العامة. مجلة البحوث الهندسية، 6.(4).
- بيتيت، ف.، وزالك، ت. ن. (2019). حاجتنا إلى الانتماء: دليل علمي لمناقشة الأعراف الاجتماعية وتوظيفها في إعداد البرامج الخاصة بتغيير السلوك. اليونيسف.
- بن غضبان، ف. (2014). المدن المستدامة والمشروع الحضري: نحو تخطيط استراتيجي مستدام. دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- بن غضبان، ف.، وبركاني، ف. ز. (2016). المشروع الحضري: أداة جديدة للتخطيط الحضري. الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
- بن غضبان، ف.، وبركاني، ف. ز. (2017). الاستدامة الحضرية والتخطيط الاستراتيجي: من أجل مشروع حضري مستدام. دار الرضوان للنشر والتوزيع.
- جماعة القنيطرة. (2022). برنامج عمل جماعة القنيطرة.(2022–2027)
- العمور، س. س. (2021). دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الهندسة).
- الغالي، م. (تقديم)، وصديق، ع. (تنسيق). (2020). تدبير المجالات الحضرية في سياق متغير. مركز تكامل للدراسات والأبحاث، دار الآفاق المغربية.
- المستاري، م. (2019). دينامية المجال الحضري وإشكالية تخريب الممتلكات العامة: حالة مدينة القنيطرة (رسالة ماستر، جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية).
- المستاري، م. (2025). العنف الجمالي في المجال الحضري: دراسة سوسيولوجية. في م. ف. الجبوري (رئيس)، وقائع المؤتمر الدولي المحكم السابع: نحو تعزيز الأثر العلمي لدعم التقدم البشري (ص. 742–781). دار الحكمة للنشر.
- مليوة، ع. (2023، 7 سبتمبر). القنيطرة مقبرة المشاريع.. مشاريع كلفت أموالًا طائلة إما متعثرة أو مغلقة رغم اكتمال بنائها وأخرى عديمة الجدوى. جريدة العلم.
- هارفي، د. (2017). مدن متمردة: من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر (ل. صبري، ترجمة). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

ثانيا: باللغات الأجنبية

- American Institute of Architects. (2022, September). The architect's role in creating equitable communities.
- Amin, A. (2008). Collective culture and urban public space. City, 12(1), 5–24.
- Atkinson, R., & Kintrea, K. (2001). Disentangling area effects: Evidence from deprived and non-deprived neighbourhoods. Urban Studies, 38(12), 2277–2298.
- Baumeister, R. F., & Leary, M. R. (1995). The need to belong: Desire for interpersonal attachments as a fundamental human motivation. Psychological Bulletin, 117(3), 497–529.

- Cai, H., Cai, W., & Li, R. (2024). Systematic review of socially sustainable and community regeneration: Research traits, focal points, and future trajectories. Sustainability, 16(7), Article 3020. https://doi.org/10.3390/su16073020
- Gehl, J. (2010). Cities for people. Island Press.
- Habermas, J. (1991). The structural transformation of the public sphere (T. Burger & F. Lawrence, Trans.). MIT Press. (Original work published 1962)
- Harvey, D. (2012). Rebel cities: From the right to the city to the urban revolution. Verso.
- Hines, J. M., Hungerford, H. R., & Tomera, A. N. (1987). Analysis and synthesis of research on responsible environmental behavior: A meta-analysis. The Journal of Environmental Education, 18(2).
- Jacobs, J. (1961). The death and life of great American cities. Random House.
- Konijnendijk van den Bosch, C., Maruthaveeran, S., Olsson, K., & Kaczmarek, M. (2022). Urban Green Spaces and Health: A Scoping Review of Research on Nature-Based Solutions for Promoting Health in Cities. Sustainability, 14(19), 12711. https://doi.org/10.3390/su141912711
- Manzo, L. C., & Perkins, D. D. (2006). Finding common ground: The importance of place attachment to community participation and planning. Journal of Planning Literature, 20(4).
- Mehdizadeh, S., & Karray, Z. (2023). Social Sustainability in Participatory Urban Planning: Evidence from Mediterranean Cities. European Planning Studies, 31(4), 657–678.
- Piazzoni, M., Madanipour, A., & Davoudi, S. (2022). What design for Urban Design Justice? Urban Planning, 7(3), 276–286. https://www.cogitatiopress.com/urbanplanning/article/view/5267
- Putnam, R. D. (2000). Bowling alone: The collapse and revival of American community. Simon & Schuster.
- Schwartz, S. H. (1977). Normative influences on altruism. In L. Berkowitz (Ed.), Advances in experimental social psychology (Vol. 10, pp. 221–279). Academic Press.
- Silver, H. (1994). Social exclusion and social solidarity: Three paradigms. International Labour Review, 133(5–6), 531–578.
- UN-Habitat. (2022). World Cities Report 2022: Envisaging the Future of Cities. United Nations Human Settlements Programme. https://unhabitat.org/sites/default/files/2022/06/wcr_2022.pdf